

القضاء في الإسلام

أحكامه ، آدابه

بقلم الشيخ

سليمان محمد الحميضي

قاضي المستعجلة الثانية (سابقاً)



تعريف

فضيلة الشيخ سليمان الحميضي عالم جليل ، وقاضي فاضل .. وقد أثمرت تجاربه في ممارسة القضاء نصائح كثيرة وجهها ولا يزال إلى المسلمين ، وبخاصة في شؤون الزواج والأسرة والأولاد . وكانت له رسالة قيمة في مسألة نشوز الزوجات أعجبتني كثيراً لأنه أنصف النساء اللاتي لا يرغبن في البقاء مع أزواجهن .. ومع ذلك يحكم القضاة ببقائهن لا مطلقات ولا ذوات أزواج مع أن الاسلام أعطى الزوجة حق مخالعة زوجها إذا كانت كانت كارهة له تماماً كما أعطاه الحق نفسه بطلاقها إذا كان كارهاً لها .

وقد رأيت أن أجمع كل رسائل الشيخ سليمان في كتاب واحد ، وفي مقدمتها رسالة عن أحكام القضاء وآدابه وتجارب الشيخ الحميضي نفسه خلال ممارسته لهذا العمل الجليل — ومن رسائله أيضاً انتقاده لاجبار المذنبين على الاعتراف ، وتنبيهه إلى أن الاعتراف بهذا الأسلوب لا يقتضي معاقبتهم ، ومن حقهم الرجوع عنه إذا كانوا صادقين في أنهم أكرهوا عليه .

وهناك رسائل عن الزواج المبكر وما فيه من مصلحة الشباب من الجنسين ، وعن الطلاق وآثاره السيئة — وعن إكراه الأولياء لبناتهم على الزواج بمن لا يرغبنه .

وهي تدل على اهتمام المؤلف الفاضل بالقضايا
الاجتماعية ، وما يرى من مخالفات الناس لأحكام الشريعة
الاسلامية ، ووقوعهم في العواقب الوخيمة لهذه المخالفات .
جزاه الله خيراً ، وأثابه بما قدم من علم وحكمة ونصيحة
للمسلمين .

أحمد محمد جمال

المقدمة

الحمد لله الذي أمر بالعدل في الأحكام ، والاحسان إلى
الأنام ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له أنزل الكتاب
والميزان . ليقوم الناس بالقسط وإليه ترجع الأحكام .

وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله أفضل من حكم
بين الناس بالحق ودعا إليه ، اللهم صل وسلم على من أرسلته
رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم باحسان إلى يوم
الدين وسلم تسليما كثيرا .

أما بعد فقد طلب مني بعض الأخوة الذين اطلعوا على
رسالتي «مع القضاة» المطبوعة مع رسائل أخرى عام ١٤٠١هـ
بمطبعة الشؤون الدينية لدولة قطر الشقيقة تحت إشراف فضيلة
مديرها العام الشيخ عبدالله بن إبراهيم الأنصاري أثابه الله وبارك
في حياته ، ونفع الجميع بعلومه ، فطلبوا إعادة طبعها لأهميتها
على حد قولهم فرأيت تنقيحها وإدخال بعض البحوث
المتضمنة لبعض النماذج الحكمية مما لم أذكره في الطبعة
السابقة وهو من مستلزمات الأحكام وخصوصا في الأحوال
الشخصية والمشكلات الزوجية فقربت الحلول المناسبة حسب
الأصول وبموجب قرار هيئة كبار العلماء المتضمن هذا البحث
المشتمل على عدد من الفصول على النحو التالي :

١- فصل في أشرف الوظائف الدينية الوظائف القضائية .

- ٢- فصل في فضل الاجتهاد وإصابة الحق .
- ٣- فصل في أمثل القضاة الشرعيين .
- ٤- فصل في وجوب احترام مجالس القضاء .
- ٥- فصل في تباين القضاة بين قضاة العدل وقضاة الجور .
- ٦- فصل في شهرة بعض قضاة العدل في الاسلام .
- ٧- فصل في إهتمام الخلفاء الراشدين بإقامة العدل .
- ٨- فصل في فراسة بعض القضاة بأحوال الشهود .
- ٩- فصل في مقتضيات المخالعة بين الزوجين «نص قرار هيئة كبار العلماء» .

- ١٠- فصل في بعض أحكام الطلاق .
 - ١١- فصل فيما يترتب على الطلاق من أضرار .
- وَأَسْأَلُ اللَّهَ الْكَرِيمَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْبَحْثِ
مَنْ جَمَعَهُ وَمَنْ يَقرَأُهُ وَأَنْ يَجْعَلَهُ عَمَلًا خَالصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ إِنَّهُ
قَرِيبٌ مَجِيبٌ وَهُوَ نَعَمُ الْمَوْلَى وَنَعَمُ النَّصِيرُ وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ
عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ .

سليمان بن محمد بن عبد الله الحميضي
قاضي المحكمة المستعجلة الثانية بمكة المكرمة

الفصل الأول مع القضاة

أشرف الوظائف الدينية الوظائف القضائية

فأقول مستمداً من الله العون والتوفيق من المعلوم شرعا وعقلا وعرفا أن وظائف القضاء الشرعية من أشرف الوظائف القضائية وأعلاها قدراً وأشدّها خطراً وأعظمها مسؤولية أمام الله ثم أمام ولاية الأمور والناس فهي أمانة عظيمة يحملها القضاة ويسألون عنها يوم القيامة هل أدوها كما حملوها وهل حكموا بين الناس بالحق كما نطق بذلك كتاب الله العزيز والسنة المطهرة والاجماع والقياس الصحيح. تأسيا برسول الله ﷺ المشرع الحكيم أول

قضاة العدل في هذه الأمة وأرفعهم قدرا وأحسنهم قصدا وخلقا وأكرمهم عند الله وأصبرهم وأجودهم بذلا وأصدقهم قولا وأطلقهم بالخير يدا وبالبشر والسرور وجها وأبلغهم فصاحة وألينهم جانبا وأرفعهم بالناس عطفًا المخاطب بالوحي المنزل في قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ الآية وقوله عز من قائل : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلُمُوا تَسْلِيمًا﴾ أى أن ما حكم به الرسول هو الحق الواجب قبله ظاهرًا وباطنًا وأكد تعالى وجوب تحكيم الكتاب والسنة بين الناس فقال تعالى : ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرِهِمْ أَنْ يَفْتُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ .

وأخبر تعالى أن الحكم بغير ما أنزله على رسوله ﷺ من أحكام الجاهلية وعاب على من يتحاكمون إليها فقال تعالى : ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ لا أحد أحسن من الله حكما ومن خالف أحكام الكتاب والسنة وإجماع علماء المسلمين فإنه خاسر في الدنيا والآخرة بما شاق الله ورسوله وتعدى حدود الله وأضاع نصيبه وعاند الحق وأصم أذنيه عن سماع الوعيد في هذه الآيات الكريمة : ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ وقال أيضا : ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ

هم الظالمون ﴿١﴾ وقال أيضا : ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾ ففي الآيات السابقة تحذير للرسول ﷺ أولا ولأتمته ثانيا أن يفتنهم المضللون عن طريق الرشد .

وقد بلغ ﷺ الرسالة وأدى الأمانة وحكم بين الناس بما أنزل الله إليه واهتم ﷺ بأمر القضاء فبعث على بن أبي طالب رضي الله عنه إلى اليمن قاضيا وبعث معاذ بن جبل رضي الله عنه قاضيا إلى اليمن واختبره في القضاء فقال له ﷺ كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟ قال : أقضي في كتاب الله ، قال فإن لم يكن في كتاب الله . قال فبسنة رسول الله ﷺ قال فإن لم يكن في سنة رسول الله ﷺ ، قال اجتهد برأى لا آلو ، فقال فضرب رسول الله ﷺ صدري ثم قال الحمد لله الذي وفق رسول الله ﷺ لما يرضى رسول الله ﷺ والحديث عنه رضي الله عنه .

ويفهم من ذلك حرص النبي ﷺ على تحكيم الكتاب والسنة واهتمامه بشأن القضاء والقضاة وإرشادهم إلى أصول الحكم مع إقراره إياهم على الاجتهاد والقياس الصحيح فيما يعرض لهم من قضايا ليس لها نظائر ونصوص واضحة وهذا هو محض الحق والعدل وفيه أن التروى في أمور القضاء وعدم التسرع المخل أو التطويل الممل ومشاورة العلماء فيما يشكل على القاضي ومقارنة الأحوال بأشباهها والنظائر بأمثالها من أفضل وأعظم العون لتسديد القاضي وتوفيقه للعدل وإصابة الحق فإن المعول على الاخلاص وحسن القصد بادخال القضايا تحت الأحكام الشرعية وإذا حسنت نية الحاكم وصدقه مع الله

بالاحتساب لأقامة دينه وتحكيم شريعته في أرضه بين عباده
بردع الظالم ونصر المظلوم فإن الله تعالى يتولاه ويسدده ويعينه
 ويفتح عليه فتوحات ربانية بإخلاصه وورعه وتقواه قال تعالى :
﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا
يحتسب . ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد
جعل الله لكل شئ قدراً﴾

فضل الاجتهاد لاصابة الحق

• عن عبدالله بن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهما قالوا قال
رسول الله ﷺ «إذا حكم الحاكم فاجتهد وأصاب فله
أجران وإذا حكم فاجتهد وأخطأ فله أجر واحد» متفق عليه
فبين ﷺ في هذا الحديث عظيم الثواب للقاضي المجتهد وهو
كل من عنده علم وفقه يؤهله للقضاء وفصل الخصومات بين
الناس بالحق وإيصال الحقوق إلى أصحابها فهو القاضي الموفق
الذي أخبر النبي ﷺ أن له أجران أجر لاجتهاده لاصابة الحق
وأجر بإدخال القضية تحت الحكم الشرعي مع سرعة البت في
القضايا لراحة الخصمين وحسم المنازعات تمثيلاً مع النصوص
المأثورة في فضل العدل وثواب الحكام العادلين في أحكامهم
فقد روى ابن عساكر عن أبي هريرة رضي الله عنه «عدل يوم
واحد أفضل من عبادة سنين أى بالنوافل وحده يقام في الأرض

خير لها من أن تمطر أربعين يوما» .

قلت وهذا حق لا شك فيه فإن الحكم بالعدل تظهر آثاره وبركاته على الأرض والناس ويوجب الله للحاكمين به أجرا عظيما ويحقق لهم وعده بالعزة والنصر المبين وتعتز دولتهم وترسو دعائم الأمن والاستقرار فيها وتتوارى أسباب القلق والخوف وتقوى حجة الولاة على الناس بما عدلوا فيهم فعدل الولاة يحتم وجوب طاعتهم بالمعروف . .

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لا طاعة في المعصية إنما الطاعة بالمعروف » متفق عليه . ففيد النبي ﷺ وجوب طاعة ولاة الأمور والوالدين والأزواج وغيرهم بالمعروف الذي هو ضمن طاعة الله ورسوله ﷺ فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وطاعة ولاة الأمور ومناصحتهم باللين والمرونة وتذكيرهم فيما يغفلون عنه من أمور الرعية من واجبات الدين لحديث تميم بن أوس الداري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «الدين النصيحة قالها ثلاثا قالوا لمن يا رسول الله قال الله ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» رواه مسلم . فأخبر ﷺ أن الدين منحصر بالنصيحة ومفهومه أنه بالنصح والأخلاص والتعاون بين الحكام والعلماء وذوي النهي على الخير تصلح الأمة ويسود بينهم الوفاق والمحبة وحسن التفاهم وهو مفهوم الآية الكريمة في قوله تعالى : ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب﴾ .

أمثل القضاة الشرعيين

أمثل القضاة في الأعمال القضائية وأفضلهم من سلك طريق الحق والعدل في أحكامه قولاً وفعلاً وعقيدة واحترام جانب الشرع وقدر المسؤولية الملقاة على عاتقه أمام الله ثم أمام الولاية والناس وهو من فهم جيداً أن منصب القضاء أمانة عظيمة يحملها القاضي أمانة العلم بالأحكام التي يحكم بها بين الناس وتبينها للناس وأنفاذاً عليهم كما أنزلت وفهم تماماً أنه يحكم بكتاب الله المنزل وسنة رسوله ﷺ فهو ممن آمن بذلك فلا تجرد المعوقات عن الحق إليه سبيلاً .

ومع ذلك يتصف بأفضل وأحسن الصفات الحسية والمعنوية من التواضع والورع والصبر والصدق والمحافظة وحسن المظهر ولا يحكم وهو غضبان أو مشغول الفكر لحديث أبي بكر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان » متفق عليه . فنهى ﷺ الحاكم أن يحكم بين اثنين وهو غضبان وذلك لما يفوت عليه الغضب من مقاصد الحق ومستلزمات الحكم .

وفيه أنه ﷺ أرشد القضاة إلى استشعار الحلم والصبر ودفع بوادر الغضب وتوطين أنفسهم على ما يسمعون من ملاحظات الخصمين فيما بينهما كي يحتفظ القاضي بمقامه الشرعي هذا ويقاس على الغضب كل شيء يفوت على القاضي اتزانه الطبيعي

واستقراره النفسي من جوع أو عطش أو حر شديد أو برد شديد أو كونه حاقنا أو حاقبا فحكمه في هذه الأحوال حكم الغضب في المنع لأن النهي عن الحكم وقت الغضب مقصود لحال الغضب ولغيره .

هذا ولبعض القضاة فراسة عجيبة يعرفون بها الخصم المحق بشبته وتحرير دعواه ومظهره الأدبي وثقته بنفسه وتركيزه ووضوح دعواه ويعرفون المبطل بتناقض أقواله وتحويراته الملتوية وإرتباك مفاهيمه ، وكثيرا ما تصدق فراساتهم على أحوال الخصمين فأمثل القضاة في هذه المواقف من يمتاز على أقرانه بمكارم الأخلاق والبرونة مع الناس ويحاول حل مشكلاتهم بالحكمة والموعظة الحسنة وينهج في أحكامه منهج قضاة السلف الصالحين كشرح الكندي ، وطلحة بن إياس العلوي قاضي اليمامة وسوار بن عبدالله ابن قدامه ، وعبيد الله بن الحسن العنبري الذي نصح المهدي وشرح له فضائل العدل بالرعية وناشده بالرفق بالناس ، وشد أزر القضاة ، واختيار الأمثل فقبل المهدي نصحه وشكره وأكرمه .

وهكذا قضاة العدل يخلصون النصيح والوفاء لأمرء المؤمنين ، ويؤلفون بينهم بأسلوب الحكيم وهم بهذه الصفات المشرفة يحرصون على حل المشكلات من أقرب الطرق إلى الحق وما يتعذر حله منها حكما يحلونه صلحا قال ابن القيم الجوزية هو الصلح الذي يتحرى القاضي بعرضه رضي الله مع الخصمين فهذا أعدل أنواعه الصلح حيث بينه على العلم والعدل قال النبي

ﷺ «ألا أنبئكم بأفضل من درجة الصائم القائم قالوا بلا يا
 رسول الله قال اصلاح ذات البين فإن فساد ذات البين
 الحائلة أما أي لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين» .
 ونصوص كثيرة تبين فضل الصلح بين الناس وثواب
 المصلحين الذين يؤلفون بين الأقارب بالمعروف والمحبة
 والاحسان أخذا بعمومات قوله تعالى : ﴿وسارعوا إلى مغفرة من
 ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين . الذين
 ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين عن
 الناس والله يحب المحسنين﴾ . وقال تعالى : ﴿إن الله مع
 الذين اتقوا والذين هم محسنون﴾ وقال أيضا : ﴿واحسنوا إن
 الله يحب المحسنين﴾ وقال تعالى : ﴿إن الحسنات يذهبن
 السيئات ذلك ذكرى للذاكرين ، واصبر فإن الله لا يضيع
 أجر المحسنين﴾ ولنا في رسول الله ﷺ أسوة حسنة فقد قام
 بالصلح بين الناس وبين كعب بن مالك وغيره في مال فأمر
 الدائن أن يطرح الشطر عن المدين المعسر وأمر المدين أن
 يدفع الشطر الباقي وأصلح بين بني عمر بن عوف لما وقع بينهم
 وأصلح بين رجلين اختصما عنده في مال فقال :

«إذهبا فاقتما ثم توخيا الحق ثم استهما ثم ليحلل كل
 منكما صاحبه» .

وقال عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه لا يرى بأسا
 بالمخارجة يعني الصلح وحقوق الآدميين هي التي تقبل الصلح
 والاسقاط والمعاوضة . وفي أثر آخر : «أصلحوا بين الناس

فإن الله يصلح بين المؤمنين يوم القيامة» قال ابن قدامة رحمه الله إنما جاز الصلح للحاجة إليه لإبراء الذم وإزالة الخصومات فأحكام الرسول ﷺ في الصلح وغيره واجبة الاتباع وهي تفيد وجوب اللين والمرونة وحسن التقاضي والاتفاق والتفاهم على الحق واحتساب الأجر عند الله والصبر الجميل لقوله تعالى : ﴿ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور﴾ وقوله تعالى : ﴿إنما يوفي الصابرون أجرهم بغير حساب﴾ - وفق الله الجميع .

وجوب احترام مجالس القضاء

تعارف المسلمون قديما وحديثا على احترام مجالس القضاء الشرعي وهذا من المندوب إليه شرعا وعقلا بل وعرفا وأدبا فاحترام القضاة ومجالس الأحكام باعتبارها مصادر الفقه والعلم وفصل الخصومات بين المسلمين من لوازم الأدب وهذه المجالس تحتم على كل قاض في كل زمان ومكان أن يتصف بأفضل الصفات اللائقة بالحلم والصبر والتواضع والكرم فإن الكبر من شر الخصال الذميمة فمن تكبر ذل وإن تكبر بماله استغنى عنه واحتقر ومن تكبر بعلم نزعت بركة علمه واحتقر في مجتمعه فأكرم الخلق على الله أتقاهم لله ، وخير القضاة من يتحلون بأفضل الصفات المشرفة الحميدة ، ويعلمون الناس الخير بأفعالهم وأقوالهم ، وينهجون بأحكام منهم الأئمة الهداة ،

ويطلعون بأنفسهم على سير القضايا والمرافعات ، وترفعون عما يؤخذ عليهم فيه ويتعارض مع مسمى الوظيفة من كثرة الغياب أو الاشتغال أثناء الجلسات بغير شأن القضاء وتطويل الجلسات أكثر من اللازم فيما يضر بالخصمين ويبعث على التساؤلات والتذمر واستهجان التردد على المحاكم وتعطيل الأعمال ، وضياح الأوقات .

فكم يخسر الخصمان على المواصلات والمحروقات مع المصاريف وتشويه السمعة وقطيعة الرحم وكما يتحملان من الاثم مع بعضهما والظلم وقطع الأواصر بينهم ، وكل هذه المساوي والمظالم تزداد كلما امتد بهما الزمن إذا تأخر البت في قضايا الناس ، فطول الأخذ والرد يضيع الحقوق ، ويؤدي إلى ما لا تحمد عقباه ، وفي سرعة البت راحة للجميع ومحافظة على سمعة القضاة والمحاكم الشرعية ، وبراءة الذم واستقامة الأحوال بين المؤمنين .

ولذلك اعتنى الخليفة الراشد أبوبكر الصديق رضي الله عنه بأمر القضاء ، واختار له الأمثل من علماء الصحابة فاستعمل عمر بن الخطاب رضي الله عنه على قضاء المدينة فمكث سنة لم يتقدم إليه خصمان . فعذل الصديق رضي الله عنه في رعيته أراح قضاته ، وثبت دعائم الأمن والأستقرار أرجاء الخلافة الإسلامية مع حسن الوفاء والمحبة وحسن القضاء .

وحينما أفضت الخلافة إلى عمر رضي الله عنه وقد كثر الناس بالمدينة ولى السائب بن يزيد القضاء في صغار الأمور ،

وقال له أكفني صغار الأمور لأنشغاله بأمر الخلافة ، وهذا يدل على أنه رضي الله عنه هو الذي يتولى القضاء في جلائل الأمور ، ويطبق الأحكام الشرعية على نفسه ، فقد كان بينه وبين أبي بن كعب خصومة على حائط أرض فجعل بينهما زيد بن ثابت قاضيا فأتياه في بيته ، وقال له عمر : جئنا إليك لتقضي بيننا ، وفي بيته يؤتى الحكم ، فقال زيد ها هنا يا أمير المؤمنين قال عمر بدأت بالجور إنما جئت محاصما فقعدي بين يدي القاضي فادعى أباي وأنكر عمر — فقال القاضي لأبي شاهدي عدل فقال ليس لدي بينة — فقال القاضي يمينك يا أمير المؤمنين ثم أقبل القاضي على أبي وقال أعف أمير المؤمنين من اليمين فقال عمر أقض بيننا كما تقضي بين الناس — فقال أحلف يا أمير المؤمنين فقال عمر والله الذي لا إله إلا هو مالأبي في أرضي هذه من حق ، وانهى القاضي الحكم بينهما بالحق فطبق رضي الله عنه الحكم الشرعي على نفسه تعظيما لشرع الله ورسوله ﷺ ، وهو يفعل ذلك ليقندي به الولاية من بعده .

وهكذا قضاة العدل يتأسون برسول الله ﷺ في أحكامه وأقواله وأفعاله فهم أئمة الهدى المهديين يعدلون بأحكامهم في أنفسهم وأهلهم ويفتح الله لهم وينصرهم ويثبت أقدامهم على الحق ومن يعتصم بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم .

قضاة العدل وقضاة الجور

أخرج أهل السنن عن بريدة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق ففضى به ، ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار ، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار» فين ﷺ في هذا الحديث أوصاف القضاة ونعوتهم وأن جزاء عادلهم بأحكامهم الجنة وجائرهم في النار .

ومفهوم الحديث أن من عرف الحق وقضى به بين الناس أورثه الله الجنة بعلمه وعدله وإخلاصه وأن قاضيا عرف الحق ، فجار في حكمه واتبع الهوى ، وعاند الحق فهو في النار بميله وجوره وظلمه وبما شاق الله ورسوله وتعدى حدود الله وأبلس الحق بالباطل بطرق ملتوية لا يتسع المقام لاستعراضها .

وقد حرم النبي ﷺ إدخال الضرر على المسلمين بأي حال فعن أبي حزمة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «من ضار ضار الله به ومن شاق شاق الله عليه» رواه الترمذي وابن ماجة ومفهوم هذا الحديث أن الجزاء من جنس العمل في الخير والشر فمن عمل ما يحبه الله من الصالحات ويرضاه أحبه الله وسدده ووفقه وهداه إلى الصراط المستقيم وجعل له من أمره يسرا ومن عمل ما يبغضه الله ويأباه من الأعمال السيئة أبغضه الله وتوجه إليه الشر لقوله ﷺ : «من ضار ضار الله به» اخبارا منه

ﷺ وإنذارا وتحذيرا للمؤمنين من مضارة بعضهم من قضاة وغيرهم وأن من ضار إخوانه ضاره الله مضارة قدرية ولا يخفى أن الوظائف القضائية لا تقاس بغيرها من حيث الأهمية وعظم المسؤولية — فقد روى أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى القاضي عدى بن أرطاة يحضه على العدل في الأحكام ومما قال له أما بعد : فإن رأس القضاء اتباع ما في كتاب الله ثم القضاء بسنة رسول الله ﷺ ثم حكم الأئمة الهداة ثم استشارة ذوي الرأي والعلم ، وأن لا تؤثر أحدا على أحد ، وأن تحكم بين الناس وأنت تعلم ما تحكم به — وأطال رحمه الله في بيان طريق الحكم إلى قوله فما أتاك من أمر تحكم به ولا علم لك به فأسأل عنه من يعلمه فإن السائل عما لا يعلم أحد العالمين — وقال يحتاج القاضي أن يكون فيه أربع خصال فإن أخطأته واحدة كانت وصفا : أن يكون ورعا وأن يكون فهما وأن يكون سؤلا عما لا يعلم وأن يكون عالما — فأرشد القضاة إلى أفضل الصفاة فما أجمعت هذه الخصال المشرفة لقاض ووفقه الله لنهج الحق وسطا بين اللين والشدّة لأظهار الحق إلا احترامه الناس وسهل عليه حل مشكلاتهم .

كما ذكر ابن قدامة رحمه الله — « ونصه وينبغي أن يكون الحاكم قويا من غير عنف ، لينا من غير ضعف ، لا يطمع القوي في باطله ولا يئأس الضعيف من عدله ، ويكون حليما متأنيا ذا فطنة ويقظة لا يؤتى من غفلة ولا يخدع لغيره ، صحيح السمع والبصر ، عفيفا ورعا نزيها بعيدا عن الطمع صدوق

اللهجة ، ذا رأى ومشورة ، لكلامه لين إذا قرب وهيبة ووفاء إذا وعد ، لا جبارا ولا متعسفا فيقطع ذي الحجة عن حجته» .
وقال على بن أبي طالب رضي الله عنه لا ينبغي أن يكون القاضي قاضيا حتى يكون فيه خمس خصال : عفيف حلیم عالم بما كان قبله ، يستشير ذوي الألباب لا يخاف في الله لومة لائم .

قلت : ولبعض القضاة ادراكات شرعية في إدخال بعض القضايا تحت الصلح إذا أشكل عليه طريق الحق — ومن يرى الإصلاح بين الخصمين فيما يشكل بينهما القاضي شريح الكندي رحمه الله وعبدالله بن عتبة وأبوحنيفة والشعبي والعنبري ، وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : ردوا الخصوم حتى يصطلحوا فإن فصل القضاء يحدث بين القوم الضغائن — قال أبويعبيد إنما ينبغي الصلح في الأمور المشككة ؛ أما إذا استنارت الحجة لأحد الخصمين وتبين الظالم فليس للقاضي أن يحملهما على الصلح ونحوه لقول عطاء واستحسنه ابن المنذر رحمهم الله .

أما القاضي الثالث الذي أخبر النبي ﷺ عنه بقوله ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار ، وفيه التحذير من الحكم بين الناس بغير علم بل عن جهل بالأصول الشرعية — فهو يبني حكمه على الحسد والتخمين فهذا قد أخطأ ولو أصاب لأنه يحرم التخرص بغير علم قال تعالى : ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ الآية لأن من يتصدى للحكم بين الناس بغير علم يتصرف

على وفق هواه ، وقد يعطي الحق لغير صاحبه ، وقد يفترى على الله وعلى رسوله ﷺ ، ويتحمل تبعته عند الله وهو بذلك يعرض نفسه لغضب الله وأليم عقابه ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

أمثلة من قضاة العدل في الاسلام

من المشهورين بالعدل في أحكامهم في الاسلام : شريح ابن الحارث الكندي عمر مائة وعشرين سنة وقيل وثمان أمضى في القضاء ستين سنة ، وكان رزقه على قضاء الكوفة خمسمائة درهم شهريا ، ويقول عن نفسه استوفى منهم وأوفهم — يعني بسرعة البت في قضايا الناس بالعدل . وقد ترفع لديه إعرابي مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في فرس باعه الأعرابي على عمر فحصل فيه عطب فحكم على عمر باعترافه أن العطب حصل به عنده ، وعمر رضي الله عنه يعرف الحكم إلا أنه أراد أن يطبق أحكام الشريعة على نفسه ، وقد أعجب بحكم القاضي فقال رضي الله عنه : وهل القضاء إلا هكذا .. قول فصل وحكم عدل ، فولى شريحا قضاء الكوفة وأقره على هذا المنصب باقي الخلفاء عثمان وعلى ثم معاوية فمن بعدهم من أمراء بني أمية حتى طلب إعفاءه من القضاء في السنة السابعة بعد المائة من عمره المبارك رحمه الله فقد أقام العدل واشتهر به ستين سنة فما جار ولا تحيز ولا ميز بين علية القوم ومن دونهم

بل زان مفرق القضاء في الاسلام بين العباد .
ومن المشهورين بالعدل من القضاة مسروق بن الأجدع من
قضاة الكوفة المعاصرين لشرح ويستخلفه أحيانا على
القضاء — روى أنه قال لأن أقضي يوما بالحق أحب إلى من
المرابطة سنة في سبيل الله ، وهذا القول يؤكد عظيم الحق
والعدل في صدور قضاة السلف الصالحين وأنهم يؤدون هذه
الأمانة العظيمة بين الناس كما أنزلت وكما تلقوها على مراد الله
ومراد رسوله ﷺ .

وقد أشار ابن قدامة رحمه الله في المغنى إلى فضل القضاء
بالعدل فقال وفيه فضل عظيم لمن قوى على القيام به وأدى
الحق فيه قلت وذلك لما يتضمنه القضاء من الأمر بالمعروف ،
والنهي عن المنكر ، ونصر المظلوم ، وردع الظالم ، ورد
الحقوق المغتصبة لأصحابها ، وإحياء تراث النبوة ، وحسم
المنازعات ، ودفن الأحقاد والضغائن بين الناس وغير ذلك من
المصالح الدينية والاجتماعية والشخصية وروى عن ابن مسعود
رضي الله عنه أنه قال في فضل القضاء : لأن أجلس قاضيا
بالحق بين اثنين أحب إلى من عبادة سنين يعني بالنوافل وذلك
لأن قاضي العدل يحمل تراث النبوة بين جنبيه وقال الامام أحمد
رحمه الله عن ضرورة القضاء بقوله : لا بد للناس من حاكم
أذهب حقوق الناس ولولا القضاء وفصل الخصومات لكانت
الحياة فوضى فيكفي أنه ضرورة من ضروريات الحياة . إنتهى
كلامه رحمه الله .

إهتمام الخلفاء الراشدين بإقامة العدل

بلغ من حرص الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم على إقامة العدل في الأحكام بين الناس أن كان البعض منهم يتولى القضاء بنفسه فعمر رضي الله عنه كان قاضي المدينة لأبي بكر الصديق رضي الله عنهما وهو قاضي المدينة في خلافته هو وكذلك الخليفة الثالث عثمان رضي الله عنه كان يقضي بين الناس في خلافته بالمسجد النبوي الشريف ويستشير طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام فإذا اجتمع رأيهما معه على ما يرام في القضية أمضاه وإلا انتظر وهو بذلك يطبق آية الشورى رضي الله عنه .

وسن مشاورة القاضي لذوي العلم والنهي فالمشاورة تفتح للقاضي أبواب الحقائق لاصابة الحق كما قال عمر رضي الله عنه حينما حكم شريح بينه وبين الاعرابي في الفرس وهل الحكم إلا هكذا قول فصل وحكم عدل ومفهوم قوله وجوب سرعة البت في الأحكام إذا تبين وجه الحق وهو نص الرسول ﷺ لأبي موسى ومعاذ بن جبل حينما بعثهما إلى اليمن قضاة فقال : «بشرا ولا تنفرا ويسرا ولا تعسرا وتطاوعا ولا تختلفا» فأرشداهما ﷺ إلى هذا المنهج القويم في القضاء . وأمره ﷺ عام وواجب الاتباع على جميع قضاة المسلمين — فاتخذ كل منهما فسطاطا يجلس فيه فيتزاوران ويتشاوران بشأن القضاء وراحة المسلمين ، وهو يفيد التيسير ونهج أيسر الطرق الشرعية لحل المشكلات .

ومنه يتضح جليا أنه لا يجوز تأخير الحكم عن وقته مع ضياع الوقت بالتردد على المحاكم بدون نتيجة مرضية لأعداء سلبية وكأن المراجعين لا شعور لهم ، وهذا أمر في متبى الغرابة أن تتصف به محاكم شرعية تمثل العدل والانصاف والاصلاح في ظل دولة رشيدة دستورها الكتاب العزيز والسنة المطهرة والله الحمد منذ أسسها الرجل الباني المصلح الذي جعل الله ولايته على هذه الديار المقدسة وهذه الجزيرة الطاهرة ولاية رحمة وخير وبركة وأمن واستقرار على المسلمين — فأبدلهم الله بالخوف أمنا « وبالقلة والضيق فرجا ، وبالعسر يسرا . وتوارت أغوال الظلم والفسوضى ، واجتمعت الكلمة وأمنت السبل وحقنت الدماء وألف الله بينهم بالحق وله الحمد والمنة وأمن الناس على أنفسهم وأمواهم وساد الأمن أرجاء المملكة السعودية وسمع مناد الحق والايما ن بتحكيم شرع الله بين عباده .

وأقام رحمه الله في الاسلام مقاما لم يسبقه إليه مثله في هذا القرن شهد له بذلك علماء الاسلام والمراكز الاسلامية وشهدت له المحافل الدولية من عربية وأجنبية في سيرته المشرفة وكرمه الخاتمي ، وتواضعه الجم « وعفوه عند المقدرة وأصالة الرأي وقوة العزيمة وبعد النظر وحسن التصرف ، وأكرم العلماء والأخذ عنهم واحترام آرائهم في الدين ، واختيار بطانته من أمثل الرجال ديناً وعقلاً بطانة صالحة يعينونه ويذكرونه ويفتحون أبواب الخير على يديه الكريمة .

فكان رحمه الله قلدوة حسنة لأئجاله الغر الميامين وأحفاده

وأبناء شعبه الوفي إنه الملك الصالح عبدالعزيز بن عبدالرحمن
الفصيل آل سعود رحمه الله وجعل الخير في عقبه اللذين ساروا
بعده بشعبهم إلى معارج المجد والسؤدد فهم أنصار الحق
وحمات الحرمين وأمناء الأمة وفقهم الله وأعز بهم الاسلام
والمسلمين إنه نعم المولى ونعم النصير .

فراصة بعض القضاة بأحوال الشهود

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ «لو
يعطي الناس بدعواهم لادعى رجال دماء قوم وأموالهم ولكن
اليمين على المدعى عليه» رواه مسلم ولفظه عند البيهقي
«البينة على المدعي واليمين على من أنكر» والحكمة بالغة
جعلت البينة على المدعي للتثبت من صحة دعواه لرفع الظلم
عنه حال وجوده وسميت بينة لكونها توضح الحق وتبينه
وتكشف الغموض فيه وهي تختلف باختلاف أسبابها فتكون
بشاهدي عدل أو بشهادة رجل وامرأتين أو شهادة رجل ويمين
المدعي على الحقوق والجروح ونحوها وبأربعة شهود عدول على
الزنا واللواط لاقامة الحدود ويحسن أن يفرقهم القاضي من باب
الاحتياط لعلهم يختلفون فيسلم المتهمان كما فعل عمر بن
الخطاب رضي الله عنه فهو أحسن لحديث عائشة أم المؤمنين
رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ «أدروا الحدود عن
المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن

الامام أن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة»
رواه الترمذي .

ومفهوم هذا الحديث أن الحدود تدرأ بالشبهات فإن إشتهى أمر المتهم بشيء من حقوق الله وأنكر ما نسب إليه ولا بينة وحصل الغموض هل فعل ما يوجب عليه الحد أو لم يفعل وهل فعله وهو يعلم بتحريمه أم جاهل به أو مجبر واشتبه أمره فيدراً عند الحد لعمومات قوله ﷺ : «فإن كان له مخرج فخلوا سبيله» وذلك لأن حقوق الله مبنية على التسامح وحقوق الخلق على المشاحة . ويعزز المتهم على حسب قرائن التهمة لتقويمه واصلاحه ، ولو باللوم والتوبيخ بنظر الحاكم ، وتارة تكون البينة بثلاثة شهود على الاعسار والافلاس ، وتقبل شهادة المرأة الواحدة على الارضاع وعدد الرضعات المحرمة وعلى أحوال النساء تحت الثياب .

ولبعض القضاة فرائض عجيبة يعرفون أحوال شهود العدل من شهود الزور كقرائن يستدلون بها عليهم منها ثبات شاهد العدل حال إدلائه بالشهادة وحسن تعبيره فلا يتردد ولا يتلعثم ولا يتذكر ولا يتناقض ولا يرتبك لأنه شاهد عدل بالحق — وقد عرف القاضي شريح رحمه الله شاهد العدل بأنه الذي يجلس في مجالس قومه ولا يطعن عليه في فرج ولا بطن ويشهد معهم الصلوات أى من حصن فرجه عن الفواحش وبطنه عن الحرام ، ومن كمال الشريعة أنه لا بد من تزكية الشهود ، وإن كان ظاهرهم العدالة إذا سلموا من الطعن .

وأبناء شعبه الوفي إنه الملك الصالح عبدالعزيز بن عبدالرحمن
الفصيل آل سعود رحمه الله وجعل الخير في عقبه اللذين ساروا
بعده بشعبهم إلى معارج المجد والسؤدد فهم أنصار الحق
وحمات الحرمين وأمناء الأمة وفقهم الله وأعز بهم الاسلام
والمسلمين إنه نعم المولى ونعم النصير .

فراصة بعض القضاة بأحوال الشهود

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ «لو
يعطي الناس بدعواهم لادعى رجال دماء قوم وأموالهم ولكن
اليمين على المدعى عليه» رواه مسلم ولفظه عند البيهقي
«البينة على المدعي واليمين على من أنكر» والحكمة بالغة
جعلت البينة على المدعي للتثبت من صحة دعواه لرفع الظلم
عنه حال وجوده وسميت بينة لكونها توضح الحق وتبينه
وتكشف الغموض فيه وهي تختلف باختلاف أسبابها فتكون
بشاهدي عدل أو بشهادة رجل وامرأتين أو شهادة رجل ويمين
المدعي على الحقوق والجروح ونحوها وبأربعة شهود عدول على
الزنا واللواط لاقامة الحدود ويحسن أن يفرقهم القاضي من باب
الاحتياط لعلهم يختلفون فيسلم المتهمان كما فعل عمر بن
الخطاب رضي الله عنه فهو أحسن لحديث عائشة أم المؤمنين
رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ «أدروا الحدود عن
المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن

يوم القيامة حتى يوجب الله له النار» وفي رواية «وأن شاهد الزور لا تقار قدماه على الأرض — أى يوم القيامة — حتى يقذف به في النار» .

قلت : وما جاء من الوعيد الشديد على شهود الزور هو بما ضادوا الحق والعدل ، وشاقوا الله ورسوله ﷺ والمؤمنين فإن الله تعالى يأمر بالعدل والاحسان ، وهم يضادون العدل والاحسان ، فقد ظلموا أنفسهم بإقحامها على شهادة الزور ، وظلموا المشهود عليه بما اقتطعوا من ماله أو دمه بشهادة الزور ، وظلموا المشهود له بما أدخلوا عليه الحرام فمضى يستغل العين المحكوم له بها بشهادة الزور وظلموا ذريته من بعده إلى ما شاء الله ، وبئس ما قدم لنفسه العذاب ولا شك أن عواقب الظالمين أوخم العواقب عاجلا وآجلا ويترتب على الظلم خراب الديار وفناء الأعمار ورفع البركات وسوء المنقلب قال تعالى : ﴿فَتِلْكَ يَبُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا﴾ وأخبر تعالى عن حالهم ومآلهم يوم القيامة بقوله تعالى : ﴿وَوَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ بِمَا ظَلَمُوا فَهُمْ لَا يَنْطِقُونَ﴾ الآية .

شؤم الظلم وشهادة الزور

وعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : «الظلم ظلمات يوم القيامة» متفق عليه ومعنى الظلم تعدي حدود الله بأى حال من الأحوال كظلم الناس بأموالهم أو أعراضهم أو إيصال الأذى إليهم بأى طريق وظلم الزوجة أشد تحريما لمكانتها من الرجل وما بينهما من الافضاء لبعضهما

وأبناء شعبه الوفي إنه الملك الصالح عبدالعزيز بن عبدالرحمن
الفصيل آل سعود رحمه الله وجعل الخير في عقبه اللذين ساروا
بعده بشعبهم إلى معارج المجد والسؤدد فهم أنصار الحق
وحمات الحرمين وأمناء الأمة وفقهم الله وأعز بهم الاسلام
والمسلمين إنه نعم المولى ونعم النصير .

فراصة بعض القضاة بأحوال الشهود

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ «لو
يعطي الناس بدعواهم لادعى رجال دماء قوم وأموالهم ولكن
اليمين على المدعى عليه» رواه مسلم ولفظه عند البيهقي
«البينة على المدعي واليمين على من أنكر» والحكمة بالغة
جعلت البينة على المدعي للتثبت من صحة دعواه لرفع الظلم
عنه حال وجوده وسميت بينة لكونها توضح الحق وتبينه
وتكشف الغموض فيه وهي تختلف باختلاف أسبابها فتكون
بشاهدي عدل أو بشهادة رجل وامرأتين أو شهادة رجل ويمين
المدعي على الحقوق والجروح ونحوها وبأربعة شهود عدول على
الزنا واللواط لاقامة الحدود ويحسن أن يفرقهم القاضي من باب
الاحتياط لعلهم يختلفون فيسلم المتهمان كما فعل عمر بن
الخطاب رضي الله عنه فهو أحسن لحديث عائشة أم المؤمنين
رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ «أدروا الحدود عن
المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن

اتصف بواحدة منها فشهادته مردودة ومن النصوص من كشف القناع ما نصه «ولا يملك بالاحياء ما قرب من العامر وتعلق بمصلحه أى لغير أصحاب العامر — قال ابن عبد البر أجمع العلماء على أنه ما عرف بملك مالك غير منقطع أنه لا يجوز احياءه لغير أربابه وفيه ولو انفرد فادعى الملك في الماضي لم تسمع دعواه ولا بينته فيما قرب من العامر ، وكذلك الحكم المبني على شهادة الزور يجب رده ونقضه بمطالبة صاحب الحق لمخالفته أصول الحكم كما جاء في كتاب المغنى ونصه «وإن كانت شهادتهما بمال غرماء سواء كان المال قائما أو تالفا إلى قوله ولنا أنهما أخرجا ماله من يده بغير حق» وفيه ما نصه «ومتى علم أن الشاهدين شهدا بالزور تبين أن الحكم كان باطلا ولزم نقضه لأنه تبين كذبهما فيما شهدا به وبطلان الحكم ... الخ» .

قلت : ولا يخفى أن إقرار الحكم الباطل شرعا يعتبر جورا وظلما حيث يبطل حقا صحيحا ، ويوجد الفتن والضغائن والحزازات والتقاطع والتعديات على بعضهم بطرق معوجة من اغتصابات وغيرها ، ومن هذا الباب يتعين على أصحاب الفضيلة قضاة المسلمين التثبت في أحوال الشهود ، ولعظم ثواب الحاكم المجتهد لاصابة الحق فإن الله تعالى أرسل الرسل وأنزل الكتب وشرع الشرائع وبين الأحكام لأقامة العدل وإحقاق الحق وإبطال الباطل ونصر المظلوم وردع الظالم والله المستعان وهو نعم المولى ونعم النصير .

الفصل الثاني

مع المحققين والمرشدين

هذه دراسة قيمة حررتها ليان فضل الاحسان وثواب المحسنين ، ووجوب المرونة في معاملة المتهمين بشيء من حقوق الله المبينة على التسامح حيث أمرنا الله تعالى بالاحسان إلى بعضنا ما استطعنا إلى ذلك سبيلا فقال تعالى : ﴿واحسنوا إن الله يحب المحسنين﴾ وقال : ﴿إن الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذي القربى﴾ الآية وقال أيضا : ﴿إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون﴾ وعن شداد ابن أوس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «إن الله كتب الاحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته» رواه مسلم فرغب ﷺ بالاحسان حتى في حال ازهاق الأنفس بقوله : «فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة» لمن استحق القتل قصاصا أو حدا أو نحو ذلك ممن يسعى في الأرض فسادا بالتجسس على المسلمين لمصالح أعدائهم أو يروج المبادئ الهدامة بينهم

وأبناء شعبه الوفي إنه الملك الصالح عبدالعزيز بن عبدالرحمن
الفصيل آل سعود رحمه الله وجعل الخير في عقبه اللذين ساروا
بعده بشعبهم إلى معارج المجد والسؤدد فهم أنصار الحق
وحمات الحرمين وأمناء الأمة وفقهم الله وأعز بهم الاسلام
والمسلمين إنه نعم المولى ونعم النصير .

فراصة بعض القضاة بأحوال الشهود

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ «لو
يعطي الناس بدعواهم لادعى رجال دماء قوم وأموالهم ولكن
اليمين على المدعى عليه» رواه مسلم ولفظه عند البيهقي
«البينة على المدعي واليمين على من أنكر» والحكمة بالغة
جعلت البينة على المدعي للتثبت من صحة دعواه لرفع الظلم
عنه حال وجوده وسميت بينة لكونها توضح الحق وتبينه
وتكشف الغموض فيه وهي تختلف باختلاف أسبابها فتكون
بشاهدي عدل أو بشهادة رجل وامرأتين أو شهادة رجل ويمين
المدعي على الحقوق والجروح ونحوها وبأربعة شهود عدول على
الزنا واللواط لاقامة الحدود ويحسن أن يفرقهم القاضي من باب
الاحتياط لعلهم يختلفون فيسلم المتهمان كما فعل عمر بن
الخطاب رضي الله عنه فهو أحسن لحديث عائشة أم المؤمنين
رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ «أدروا الحدود عن
المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن

عدم صحة الاعترافات الاجبارية

جاء في كتاب المغنى لابن قدامة رحمه الله ما نصه «وأما المكروه فلا يصح إقراره بما أكره على الإقرار به لقول رسول الله ﷺ «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» ولأنه قد أكره عليه بغير حق فلم يصح كالبيع . قلت وقد توارت النصوص على أنه لا ينبغي على إقرار المكروه أى حكم يدينه وإنما المعتبر اعترافه من تلقاء نفسه تخرجاً من إثم الخطيئة كاعتراف ماعز بن مالك بفعل فاحشة الزنا عند رسول الله ﷺ أربع مرات وفي كلها يعرض الرسول عنه وبعد ذلك يقول له المبعوث رحمة للعالمين — ﷺ — «لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت» يعرض له بالرجوع عن الاعتراف بالزنا فيصر الرجل على الاعتراف به وفي رواية أنه قال حينما كرر الاعتراف أبك جنون قال لا وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ سأل قومه أئمنون هو قالوا ليس به بأس فأمر ﷺ بإقامة حد الرجم عليه لأنه محصن فأقاموه وحينما آلمته الحجارة ذهب يشتد وقال ردوني إلى رسول الله ﷺ فلم يردوه ورجموه حتى مات رحمه الله فأخبروا النبي ﷺ فلامهم على ذلك ، وقال هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه ولام ﷺ هزال الذي حرض ماعزا على الاعتراف بالزنا بقوله أسرع إلى رسول الله ﷺ فاعترف عنده قبل أن ينزل فيك قرأنا وقال ﷺ «هلا سترته بثوبك كان خير لك» .

وأبناء شعبه الوفي إنه الملك الصالح عبدالعزيز بن عبدالرحمن
الفصيل آل سعود رحمه الله وجعل الخير في عقبه اللذين ساروا
بعده بشعبهم إلى معارج المجد والسؤدد فهم أنصار الحق
وحمات الحرمين وأمناء الأمة وفقهم الله وأعز بهم الاسلام
والمسلمين إنه نعم المولى ونعم النصير .

فراصة بعض القضاة بأحوال الشهود

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ «لو
يعطي الناس بدعواهم لادعى رجال دماء قوم وأموالهم ولكن
اليمين على المدعى عليه» رواه مسلم ولفظه عند البيهقي
«البينة على المدعي واليمين على من أنكر» والحكمة بالغة
جعلت البينة على المدعي للتثبت من صحة دعواه لرفع الظلم
عنه حال وجوده وسميت بينة لكونها توضح الحق وتبينه
وتكشف الغموض فيه وهي تختلف باختلاف أسبابها فتكون
بشاهدي عدل أو بشهادة رجل وامرأتين أو شهادة رجل ويمين
المدعي على الحقوق والجروح ونحوها وبأربعة شهود عدول على
الزنا واللواط لاقامة الحدود ويحسن أن يفرقهم القاضي من باب
الاحتياط لعلهم يختلفون فيسلم المتهمان كما فعل عمر بن
الخطاب رضي الله عنه فهو أحسن لحديث عائشة أم المؤمنين
رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ «أدروا الحدود عن
المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن

إلى الله فإن الناس يعيرون ولا يغيرون وأن الله لا يغير ولا يعير فتب إلى الله ولا تحير به أحدا فانطلق إلى أبي بكر رضي الله عنه فأخبره فقال له مثل ما قال عمر فلم تطب نفسه رحمه الله حتى أتى رسول الله ﷺ فأقر عنده الاقرار الشرعي حتى أقيم عليه الحد .

وعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ «أدرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطيء بالعفو خير من أن يخطيء في العقوبة» رواه الترمذي مرفوعا وموقوفا ومفهوم هذا الحديث جواز ستر المسلم إذا عثر فأصاب ما يوجب عليه الحد أو التعزير وأنه يؤمر بالتوبة والاستغفار وأن يستر عليه لما تقدم من قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما لما عثر ابن مالك ولنص الحديث أدرؤوا الحدود بالشبهات ومثال ذلك اشتبه أمر بفعل ما يوجب عليه الحد هل فعل ذلك وهو عاقل تمام العقل أم يعتريه نوبات يختل فيها شعوره وتوازنه وهل هو بالغ رشيد أم مراهق تسيطر عليه طبيعة المراهقة .

إذا اشتبه أمره يدرأ عنه الحد لقوله ﷺ : «أدرؤوا الحدود من المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطيء بالعفو خير من أن يخطيء في العقوبة» ولحديث عقبة بن عامر المتقدم وتجب مناصحة المتهم وأمره بالتوبة والاستغفار بالحكمة والموعظة الحسنة ولا يعنف ويؤنب بالقسوة والغلظة في أول مرة بل يعامل باللين والمرونة والاحسان

لقوله تعالى : ﴿خذ العفو وأمر بالمعروف﴾ الآية وفق الله الجميع لقول الحق واتباعه آمين .

التحذير من التجسس عن أحوال المسلمين

قال الله تعالى آمرا عباده المؤمنين باجتناب الظن بقوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا يحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه واتقوا الله إن الله تواب رحيم﴾ ومفهوم هذه الآية الكريمة أن بعض الظن قد يقع موقع الصواب لنص الآية ﴿اجتنبوا كثيرا من الظن﴾ أى الحسد والتخمين والبحث المذموم عن أحوال المسلمين الداخلية هذا الظن إثم لكونه مجرد عن الحقيقة ومما ذكر يتضح أن دوافع الظن على حسب أحوال الناس الظاهرة وهم قسمان صالحون ظاهرا يؤدون فرائض الدين وواجباته ويؤدون حقوق الاسلام قولاً وفعلاً وعقيدة فمثلهم لا يتوجه إليهم ظن السوء لعدم اتصافهم بنعوته .

والقسم الثاني على الضد من هذه المحاسن وتنطبق عليهم نعوت السوء وهذا الظن بحقهم غير إثم لما اتصفوا به من الخروج على مبادئ الاسلام وآدابه قال القاضي شريح الكندي

عدم صحة الاعترافات الاجبارية

جاء في كتاب المغنى لابن قدامة رحمه الله ما نصه «وأما المكروه فلا يصح إقراره بما أكره على الإقرار به لقول رسول الله ﷺ «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» ولأنه قد أكره عليه بغير حق فلم يصح كالبيع . قلت وقد توارت النصوص على أنه لا ينبغي على إقرار المكروه أى حكم يدينه وإنما المعتبر اعترافه من تلقاء نفسه تخرجاً من إثم الخطيئة كاعتراف ماعز بن مالك بفعل فاحشة الزنا عند رسول الله ﷺ أربع مرات وفي كلها يعرض الرسول عنه وبعد ذلك يقول له المبعوث رحمة للعالمين — ﷺ — «لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت» يعرض له بالرجوع عن الاعتراف بالزنا فيصر الرجل على الاعتراف به وفي رواية أنه قال حينما كرر الاعتراف أبك جنون قال لا وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ سأل قومه أئمنون هو قالوا ليس به بأس فأمر ﷺ بإقامة حد الرجم عليه لأنه محصن فأقاموه وحينما آلمته الحجارة ذهب يشتد وقال ردوني إلى رسول الله ﷺ فلم يردوه ورجموه حتى مات رحمه الله فأخبروا النبي ﷺ فلامهم على ذلك ، وقال هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه ولام ﷺ هزال الذي حرض ماعزا على الاعتراف بالزنا بقوله أسرع إلى رسول الله ﷺ فاعترف عنده قبل أن ينزل فيك قرأنا وقال ﷺ «هلا سترته بثوبك كان خير لك» .

من بنیان الأسرة المسلمة وقطعت أوأصرها وأفسدت من المجتمعات عافانا الله وإياكم من المحن وعوارض الفتن وهدانا صراطه المستقيم إنه قريب مجيب .

ومن المعلوم حسب التجارب الطويلة ووقائع الحوادث أن التهم تختلف باختلاف ملابسها وتباين أحوال المتهمين الدينية والاجتماعية والعقلية ويلزم من ذلك تطبيق القاعدة الأصولية باعتبار المتهم برىء حتى تثبت إدانته فلا تعتبر التهمة المجردة من القرائن القوية قضية مسلمة بإدانته بل يجب أن تثبت أولا عن شخصيته وأحواله وعقله وعن مصادر التهمة ودوافعها وملابسها وهل يمكن أن تصدق عليه لسوابقه المشينة وسمعته السيئة أم أن التهمة المشينة لا تصدق عليه لكونه معروفا ظاهرا بالعدالة والدين والأدب والاستقامة فهو في هذه الحال لا يلتفت إلى مصدر التهمة ضده ويعتبر بريئا حتى تثبت إدانته فلا يهان بل يتعين التثبت بدقة عن حال المدلي بالتهمة أى تهمة هل هو رشيد عاقل من ذوي المروءة والسمعة الحسنة يمكن قبول قوله أم هو النقيض من ذلك اختلف مع المتهم على بعض الأمور المادية فرماه بتهمة ما من باب التشفي والانتقام أو رماه بالتهمة لغرض في نفسه أو رماه لاكتشافه بعض أفعاله المحظور شرعا فخاف أن يبلغ عنه المسئولين أو أخته التهمة من امرأة مدفوعة عليه للوقية فيه أو من جيران سوء لتشويه سمعته لكونه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وهم على خلاف المعروف أو شعر المدلي أن المتهم سيشهد عليه عند القاضي

مع شخص آخر فالتهمة لمحاولة إبطال شهادته أو غير ما ذكر من زوايع المغرضين .

وعلى هذا فلا مبرر لسجن المتهم أو توقيفه ولا التضييق عليه ما لم تتوفر أدلة التهمة ضده كالقبض عليه داخل دار الخبر ولا مبرر شرعا لدخوله أو يحاول الدخول إليها أو التسلق أو الخروج منها أو يكون صاحب سوابق مشينة ولم يعرف عنه توبة واعتدال أو يضبط متلبسا بخيوط التهمة كوجود أعيان معه توجب الريبة كسلاح أو مسروقات أو مخدرات أو ما يوجب الشك فيه يوقف لحق المدعي والخروجه على القيم والآداب الشرعية حتى يفصل القضاء بينهما بالحق فإن السلطان هو رحمة الله في أرضه به تحقن الدماء وتحفظ الحقوق وتقام الحدود وتحمي الأنفس والأموال والأعراض بالحصانة والصيانة ولولا الله ثم السلطان لفسد نظام الحياة وعم الخوف والقلق وتسلط الأشرار على الخيار بالظلم والعدوان فيوم يمضيه الناس تحت سلطان يقيم العدل وشعائر الدين خير من ألف يوم بلا سلطان » ومن يعتصم بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم .

ومما تقدم يتعين على المحققين في التهم وعلى الوعاظ والمرشدين والموجهين — وفقهم الله — التخلق بأفضل الأخلاق بالمرونة والصبر والتأني وبعد النظر والتثبت مما يبشرونه وحسن المعاملة رجاء أن تنالهم دعوة الرسول ﷺ حيث قال : «اللهم من ولى من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق به ومن شق عليهم فاشقق عليه» أو كما قال ﷺ وعن جرير بن

عبدالله رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من لا يرحم الناس لا يرحمه الله » متفق عليه فحذر ﷺ من معاملة الناس بالغلظة والقسوة وهو نص القرآن في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ ﴾ الآية ورحمة الخلق هي التي تنال بها رحمة الخالق العظيم حيث يرحمون الكبير لمقامه في الاسلام وعجزه والصغير لرقته وضعفه والمرأة لضعفها وخلتها ويرحمون كل مخلوق بحاجة إلى العطف والاحسان .

هذا ومن باب الاحسان إلى أى متهم عدم احراجه بسؤاله عمن كان معه فيما اتهم به فقد يكون بينه وبين شخص عداوة فيرميه للتشفي منه بما اتهم به وعليه فلا تلحق الخبر عنه تهمة ما لم يثبت تلبسه بها أو أن يكون من ذوي السوابق المشينة وأخبارية المتهم بشيء عن غيره غير مقبولة فإن النبي ﷺ لم يسأل المرأة التي أخبرته أنها حامل من الزنا عمن زنى بها بل قال لها أذهبي حتى تضعي فذهبت حتى وضعت حملها ثم أتت إليه ﷺ وهي تحمل طفلها ليظهرها بإقامة الحد عليها فقالت ها أنا قد وضعت يا رسول الله فقال ﷺ أذهبي حتى ترضعيه حولين كاملين فذهبت حتى أرضعته ثم حضرت إلى رسول الله ﷺ وأخبرته بأنها قد أرضعت طفلها حولين كاملين فدفع طفلها إلى أحد الصحابة يرضيه وأمر بإقامة الحد عليها رحمها الله .

ومما تقدم يفهم بأنه لا يسع عباد الله إلا شرع الله وكل

معاملة من بعضهم لبعض على خلاف الشرع مردودة لقول النبي ﷺ : «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» متفق عليه وفي رواية : «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد» رواه مسلم .

معاملة المجرمين

المعتدون على أموال الناس وأعراضهم ممن يسعون في الأرض فسادا ، يفسدون الأخلاق أو يغتصبون الحقوق أو يقطعون الطرق أو يعملون على الإخلال بالأمن وادخال زوابع الخوف على الناس أو يتجسسون على المسلمين لمصلحة أعدائهم أو يرجفون للأعداء ويعظمون شأنهم تخذila للمسلمين عن الجهاد والمقاومة أو يدسون أحاديث الفتنة بين الناس لمحاولة ترويج الفتن وشق عصي الطاعة وتفريق كلمة المسلمين — هؤلاء يرتكبون بهذه المبادئ الهدامة أكبر جرما وأعظم إثما وأشد خطرا لكونهم ورثوا هذه الأخلاق السافلة عن أسلافهم المنافقين الأولين فأحذروا أيها المؤمنون من الاصغاء إلى افتراءاتهم المضللة فهم يدسون السم في العسل ويفسدون ولا يصلحون وهم بأفعالهم تلك يجرمون جرما يستحقون عليه أشد أنواع الجزاء الصارم لما ركبوا رؤسهم وخالفوا نصوص القرآن والسنة في قوله تعالى : ﴿إِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون﴾ وقوله عز وجل : ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا

عبدالله رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من لا يرحم الناس لا يرحمه الله » متفق عليه فحذر ﷺ من معاملة الناس بالغلظة والقسوة وهو نص القرآن في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ ﴾ الآية ورحمة الخلق هي التي تنال بها رحمة الخالق العظيم حيث يرحمون الكبير لمقامه في الاسلام وعجزه والصغير لرقته وضعفه والمرأة لضعفها وخلتها ويرحمون كل مخلوق بحاجة إلى العطف والاحسان .

هذا ومن باب الاحسان إلى أى متهم عدم احراجه بسؤاله عمن كان معه فيما اتهم به فقد يكون بينه وبين شخص عداوة فيرميه للتشفي منه بما اتهم به وعليه فلا تلحق الخبر عنه تهمة ما لم يثبت تلبسه بها أو أن يكون من ذوي السوابق المشينة وأخبارية المتهم بشيء عن غيره غير مقبولة فإن النبي ﷺ لم يسأل المرأة التي أخبرته أنها حامل من الزنا عمن زنى بها بل قال لها أذهبي حتى تضعي فذهبت حتى وضعت حملها ثم أتت إليه ﷺ وهي تحمل طفلها ليظهرها بإقامة الحد عليها فقالت ها أنا قد وضعت يا رسول الله فقال ﷺ أذهبي حتى ترضعيه حولين كاملين فذهبت حتى أرضعته ثم حضرت إلى رسول الله ﷺ وأخبرته بأنها قد أرضعت طفلها حولين كاملين فدفع طفلها إلى أحد الصحابة يرضيه وأمر بإقامة الحد عليها رحمها الله .

ومما تقدم يفهم بأنه لا يسع عباد الله إلا شرع الله وكل

يتزاحمون على المعرض فإن انتبه صاحبه تبرعوا برفعها إلى مكانها مجاملة وإن غفل تدافعوها بأرجلهم ليهرب بها الأخير تحت ستار الزحام ومن حيلهم إذا أبصروا مطمعا مع شخص أحاطوا به ولكموه من الخلف ليلتفت ويتأسك معهم وفي لمح البصر وهو فاقد كلما معه ويحملون أدوات حادة لشق الجيوب والأكار ويحدثون لبعض الحجاج إصابات بليغة وإذا أحسوا بالخطر حولهم اسقطوا ما بأيديهم من نقود وغيرها على الأرض كي لا يقبض عليهم وهي بأيديهم .

ومن حيلهم إذا رأوا بالحرم ما يطمعون بسرقة من أمتعة الحجاج وشنطهم أضطجع أحدهم حوله يراقب نوم صاحب المتاع يحمله بنومه دفعه بحركة شبه لا شعورية ثم تلتفت العصاة حوله وينشلون المتاع يحمله أحدهم والباقيون في إنتظار خروجه من الحرم ثم يذهبون يحملون الشيطان على مغائهم وهم يتبعون غفلات الحجاج وقيامهم للصلوات وغيرها وصدق الله العظيم حيث أخبر تعالى عن صفة الأشرار من هذه الأمة بقوله : ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمَّ الْبَكْمَ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ الآية فهؤلاء استباحوا حرمة الحرمين الشريفين والبلدة التي حرمها الله من يوم خلق السماوات والأرض فهي حرام بحرمة الله لها إلى يوم القيامة فإن الله تعالى رحم المسلمين بدين الاسلام وأمن حرمة المقدس فقال تعالى : ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ وأخبر عن تعذيبه من ينتهك حرمة الحرم بقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْإِحَادِ بِظُلْمٍ نَذَقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ الآية .

عدم صحة الاعترافات الاجبارية

جاء في كتاب المغنى لابن قدامة رحمه الله ما نصه «وأما المكروه فلا يصح إقراره بما أكره على الإقرار به لقول رسول الله ﷺ «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» ولأنه قد أكره عليه بغير حق فلم يصح كالبيع . قلت وقد توارت النصوص على أنه لا ينبغي على إقرار المكروه أى حكم يدينه وإنما المعتبر اعترافه من تلقاء نفسه تخرجاً من إثم الخطيئة كاعتراف ماعز بن مالك بفعل فاحشة الزنا عند رسول الله ﷺ أربع مرات وفي كلها يعرض الرسول عنه وبعد ذلك يقول له المبعوث رحمة للعالمين — ﷺ — «لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت» يعرض له بالرجوع عن الاعتراف بالزنا فيصر الرجل على الاعتراف به وفي رواية أنه قال حينما كرر الاعتراف أبك جنون قال لا وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ سأل قومه أمة أمة هو قالوا ليس به بأس فأمر ﷺ بإقامة حد الرجم عليه لأنه محصن فأقاموه وحينما آلمته الحجارة ذهب يشتد وقال ردوني إلى رسول الله ﷺ فلم يردوه ورجموه حتى مات رحمه الله فأخبروا النبي ﷺ فلامهم على ذلك ، وقال هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه ولام ﷺ هزال الذي حرض ماعزا على الاعتراف بالزنا بقوله أسرع إلى رسول الله ﷺ فاعترف عنده قبل أن ينزل فيك قرأنا وقال ﷺ «هلا سترته بثوبك كان خير لك» .

الفصل الثالث

الطرق الشرعية لحل المشكلات الزوجية

الاصلاح بين الزوجين

الحمد لله الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا
وكان ربك قديرا .. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
في العبادة والخلق والرزق والتدبير .. وأشهد أن سيدنا محمدا
عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين صلى الله عليه وعلى آله
وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليما
كثيرا .

عدم صحة الاعترافات الاجبارية

جاء في كتاب المغنى لابن قدامة رحمه الله ما نصه «وأما المكروه فلا يصح إقراره بما أكره على الإقرار به لقول رسول الله ﷺ «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» ولأنه قد أكره عليه بغير حق فلم يصح كالبيع . قلت وقد توارت النصوص على أنه لا ينبغي على إقرار المكروه أى حكم يدينه وإنما المعتبر اعترافه من تلقاء نفسه تخرجاً من إثم الخطيئة كاعتراف ماعز بن مالك بفعل فاحشة الزنا عند رسول الله ﷺ أربع مرات وفي كلها يعرض الرسول عنه وبعد ذلك يقول له المبعوث رحمة للعالمين — ﷺ — «لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت» يعرض له بالرجوع عن الاعتراف بالزنا فيصر الرجل على الاعتراف به وفي رواية أنه قال حينما كرر الاعتراف أبلك جنون قال لا وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ سأل قومه أئمنون هو قالوا ليس به بأس فأمر ﷺ بإقامة حد الرجم عليه لأنه محصن فأقاموه وحينما آلمته الحجارة ذهب يشتد وقال ردوني إلى رسول الله ﷺ فلم يردوه ورجموه حتى مات رحمه الله فأخبروا النبي ﷺ فلامهم على ذلك ، وقال هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه ولام ﷺ هزال الذي حرض ماعزا على الاعتراف بالزنا بقوله أسرع إلى رسول الله ﷺ فاعترف عنده قبل أن ينزل فيك قرأنا وقال ﷺ «هلا سترته بثوبك كان خير لك» .

ذلك آيات محكمات فقال تعالى : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان عليا كبيرا . وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا أصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيرا﴾

فقوله تعالى — الرجال قوامون على النساء — أى بالولاية والحفظ والنفقة والحماية والرئاسة بما فضل الله الرجال على النساء بقوة الأجسام والعقول والجهد وفضلوا في الميراث لما يتحملونه من النفقات والصدقات والضيافة والاعانات وغيرها — فالصالحات قانتات — أى مطيعات لأزواجهن حافظات للغيب أى تحفظ زوجها في غيبته في نفسها وماله .

ثم بين تعالى ما يشرع للرجال اتباعه عندما تظهر من زوجاتهم بوادر النشوز عليهم بقوله تعالى : ﴿واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن﴾ .

ونشوز المرأة هو عصيانها لزوجها وارتفاعها عليه وعدم معاشرتها له بالمعروف وإذا شعر بذلك منها شرع له معاملتها بما أمر به شرعا فيعظها أولا ويناصحها ويخوفها من الله فيما بينه وبينها وأن تكون موعظة حسنة — بالمعروف وببذل لها ما يستطيع من المال على حسب الحال إذا عرف أنه يجدي في

من بنیان الأسرة المسلمة وقطعت أوأصرها وأفسدت من المجتمعات عافانا الله وإياكم من المحن وعوارض الفتن وهدانا صراطه المستقيم إنه قريب مجيب .

ومن المعلوم حسب التجارب الطويلة ووقائع الحوادث أن التهم تختلف باختلاف ملابسها وتباين أحوال المتهمين الدينية والاجتماعية والعقلية ويلزم من ذلك تطبيق القاعدة الأصولية باعتبار المتهم برىء حتى تثبت إدانته فلا تعتبر التهمة المجردة من القرائن القوية قضية مسلمة بإدانته بل يجب أن تثبت أولا عن شخصيته وأحواله وعقله وعن مصادر التهمة ودوافعها وملابسها وهل يمكن أن تصدق عليه لسوابقه المشينة وسمعته السيئة أم أن التهمة المشينة لا تصدق عليه لكونه معروفا ظاهرا بالعدالة والدين والأدب والاستقامة فهو في هذه الحال لا يلتفت إلى مصدر التهمة ضده ويعتبر بريئا حتى تثبت إدانته فلا يهان بل يتعين التثبت بدقة عن حال المدلي بالتهمة أى تهمة هل هو رشيد عاقل من ذوي المروءة والسمعة الحسنة يمكن قبول قوله أم هو النقيض من ذلك اختلف مع المتهم على بعض الأمور المادية فرماه بتهمة ما من باب التشفي والانتقام أو رماه بالتهمة لغرض في نفسه أو رماه لاكتشافه بعض أفعاله المحظور شرعا فخاف أن يبلغ عنه المسئولين أو أخته التهمة من امرأة مدفوعة عليه للوقية فيه أو من جيران سوء لتشويه سمعته لكونه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وهم على خلاف المعروف أو شعر المدلي أن المتهم سيشهد عليه عند القاضي

الله في طاعة كل منهما لصاحبه قرر الحكمان التفريق بينهما بقولهما قد قمنا بمحاولة الصلح بين فلان بن فلان وزوجته بنت فلان فلم يصطلحا وتشاقا فقررنا التفريق بينهما على عوض كذا إذا رأيا أن يكون التفريق على عوض أو بدون عوض إذا رأى الحكمان ذلك .

«وقد أجمع العلماء القائلون بأنهما حكمان لا وكيلان عن الزوجين وعلى أن الحكمين لهما الحكم بالجمع أو التفريق» حتى قال إبراهيم النخعي إن شاء الحكمان يفرقا بينهما بطلقة أو بطلقتين أو ثلاث فعلا وهو رواية عن مالك ذكره ابن كثير . ومن العلماء من يرى أن تفريق الحكمين على عوض لا يستلزم ذكر الطلاق بل يكفي نطقهما بالتفريق .

«قال ابن كثير رحمه الله وأما إذا تشاقق الزوجان ولم تقم المرأة بحقوق الرجل وابغضته ولم تقدر على معاشته فلها أن تفتدي منه بما أعطاها ولا حرج عليهما في بذلها له ذلك ولا حرج عليه في قبوله» . لقوله تعالى :

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقيَما حُدُودَ اللَّهِ فلا جناح عليهما فيما أفئدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون﴾ . أى من يتعد هذا التشريع الحق ويخالف هذه الأحكام الواضحة في معاملة النساء الناشئات على أزواجهن فقد تعدى حدود الله وظلم نفسه بما خالف في معاملتها النصوص الشرعية وهو أن يمتنع من المخالعة على ما دفع لها ويمتنع من قبول الافتداء منها يقصد من وراء ذلك

عبدالله رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من لا يرحم الناس لا يرحمه الله » متفق عليه فحذر ﷺ من معاملة الناس بالغلظة والقسوة وهو نص القرآن في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ ﴾ الآية ورحمة الخلق هي التي تنال بها رحمة الخالق العظيم حيث يرحمون الكبير لمقامه في الاسلام وعجزه والصغير لرقته وضعفه والمرأة لضعفها وخلتها ويرحمون كل مخلوق بحاجة إلى العطف والاحسان .

هذا ومن باب الاحسان إلى أى متهم عدم احراجه بسؤاله عمن كان معه فيما اتهم به فقد يكون بينه وبين شخص عداوة فيرميه للتشفي منه بما اتهم به وعليه فلا تلحق الخبر عنه تهمة ما لم يثبت تلبسه بها أو أن يكون من ذوي السوابق المشينة وأخبارية المتهم بشيء عن غيره غير مقبولة فإن النبي ﷺ لم يسأل المرأة التي أخبرته أنها حامل من الزنا عمن زنى بها بل قال لها أذهبي حتى تضعي فذهبت حتى وضعت حملها ثم أتت إليه ﷺ وهي تحمل طفلها ليظهرها بإقامة الحد عليها فقالت ها أنا قد وضعت يا رسول الله فقال ﷺ أذهبي حتى ترضعيه حولين كاملين فذهبت حتى أرضعته ثم حضرت إلى رسول الله ﷺ وأخبرته بأنها قد أرضعت طفلها حولين كاملين فدفع طفلها إلى أحد الصحابة يريه وأمر بإقامة الحد عليها رحمها الله .

ومما تقدم يفهم بأنه لا يسع عباد الله إلا شرع الله وكل

وزجرهم عن ذلك ، وسماه ضاررا وظلما واعتداءً واتخاذا لآيات الله هزوا لكون مثل هذه المعاملة تنافي الحق والعدل والمعاشرة بالمعروف التي أمر الله بها .

فكيف الحال بمن يسمحون لأنفسهم بتعليق زوجاتهم الناشزات لأسباب ظاهرة أو خفية على سبيل الاضرار بهن والتشفي منهن والتحكم بعاطفة المرأة ، وسلها حريتها الشرعية في ذاتها ، واسقاط اعتبارها الشخصي عشرات السنين « وهي معلقة معذبة مطمورة حتى تنقاد جبرا وهي صاغرة ذليلة مهانة ، أو تبقى في رق التنشيز مادامت ناشرة إلى أن تموت ، وهي محرومة من جميع حقوقها الشرعية في الحياة الزوجية ، ومحرومة من الذرية ، ومن عضويتها في المجتمع ومن معنوياتها كزوجة وأم . ومربية أو تبلغ سن اليأس من كل ذلك بعد أن يذبل شبابها ويتجدد وجهها ويفنى عمرها .

فهل هذه المعاملة من بعض الرجال الذين تحجرت قلوبهم فلا تجد الرحمة إليها سبيلا هل هذه المعاملة السيئة منهم لنسائهم من الشرع في شيء ؟ حاشا شرع الله ورسوله أن يقر الظلم والبغي والاضرار وهو القائل تعالى ﴿ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف﴾ أي لمن على الرجل في الحقوق مثل الذي عليهن لهم وقيده تعالى بالمعروف فهل من المعروف أن يسترق الرجل المرأة إذا كرهته مدة الحياة ويحبسها في سجن بغية ويحبس عنها القوت لاجبارها على نفسه . هل من المعروف تعذيب المؤمنات بغير حق . كلا ثم كلا والله إن هذا العمل

عدم صحة الاعترافات الاجبارية

جاء في كتاب المغنى لابن قدامة رحمه الله ما نصه «وأما المكروه فلا يصح إقراره بما أكره على الإقرار به لقول رسول الله ﷺ «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» ولأنه قد أكره عليه بغير حق فلم يصح كالبيع . قلت وقد توارت النصوص على أنه لا ينبغي على إقرار المكروه أى حكم يدينه وإنما المعتبر اعترافه من تلقاء نفسه تخرجاً من إثم الخطيئة كاعتراف ماعز بن مالك بفعل فاحشة الزنا عند رسول الله ﷺ أربع مرات وفي كلها يعرض الرسول عنه وبعد ذلك يقول له المبعوث رحمة للعالمين — ﷺ — «لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت» يعرض له بالرجوع عن الاعتراف بالزنا فيصر الرجل على الاعتراف به وفي رواية أنه قال حينما كرر الاعتراف أبك جنون قال لا وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ سأل قومه أمة أمة هو قالوا ليس به بأس فأمر ﷺ بإقامة حد الرجم عليه لأنه محصن فأقاموه وحينما آلمته الحجارة ذهب يشتد وقال ردوني إلى رسول الله ﷺ فلم يردوه ورجموه حتى مات رحمه الله فأخبروا النبي ﷺ فلامهم على ذلك ، وقال هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه ولام ﷺ هزال الذي حرض ماعزا على الاعتراف بالزنا بقوله أسرع إلى رسول الله ﷺ فاعترف عنده قبل أن ينزل فيك قرأنا وقال ﷺ «هلا سترته بثوبك كان خير لك» .

الرجل ألا يقرب زوجته ولا يجامعها مدة ومضت الاربعة الأشهر فلها مطالبة بعد ذلك أما أن يقىء إليها ويجماع أو يطلق وإذا امتنع طلق عليه الحاكم وهذا حكم الله بين عباده حتى لا يلحق المولا منها ضررا ولا ظلما في هجرها ولا أذاً لذلك قال تعالى :

﴿فَإِنْ فَاؤُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ لما صدر منهم من تقصير في حق نسائهم مدة الإيلاء وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع لأقوالهم عليم بأحوالهم ونياتهم ولأن هذه المدة كافية لتقارب وجهات النظر وحصول الاتفاق والوثام بين الزوجين وإن فقد الوفاق — وامتنع الزوج من الفية أو الطلاق طلق عليه الحاكم وذلك لتخليص المرأة من الضرر الذي يلحقها بعد هذه المدة لو بقيت معلقة ومضمون هذه الآيات إن الله تعالى : حرم مضارة النساء — بأى حال حتى في الظروف القصيرة كالإيلاء وتكرار الطلاق لتطويل المدة على سبيل المضارة بهن : إذاً كيف يقدم من يخاف الله واليوم الآخر من بعض الرجال ذوي النفوس الدنيئة والإيمان الضعيف والقلوب القاسية المتحجرة على إمساك النواشز من نسائهم عشرات السنين تبقى فيها المرأة معذبة معلقة لا ذات بعل ولا فارغة مع ما يلحقها من تبعات ما يتعرضها من الأخطار والأمراض والذلة والقلّة والجنون تارة والانحراف أخرى أو الانتحار — كما حصلت حوادث انتحار كثيرة جداً وكل هذه المشكلات والحوادث الرهيبة حصلت وتحصل نتيجة الأحكام على النساء الناشرات بالانقياد جبراً أو

عدم صحة الاعترافات الاجبارية

جاء في كتاب المغنى لابن قدامة رحمه الله ما نصه «وأما المكروه فلا يصح إقراره بما أكره على الإقرار به لقول رسول الله ﷺ «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» ولأنه قد أكره عليه بغير حق فلم يصح كالبيع . قلت وقد توارت النصوص على أنه لا ينبغي على إقرار المكروه أى حكم يدينه وإنما المعتبر اعترافه من تلقاء نفسه تخرجاً من إثم الخطيئة كاعتراف ماعز بن مالك بفعل فاحشة الزنا عند رسول الله ﷺ أربع مرات وفي كلها يعرض الرسول عنه وبعد ذلك يقول له المبعوث رحمة للعالمين — ﷺ — «لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت» يعرض له بالرجوع عن الاعتراف بالزنا فيصر الرجل على الاعتراف به وفي رواية أنه قال حينما كرر الاعتراف أبك جنون قال لا وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ سأل قومه أمة أمة هو قالوا ليس به بأس فأمر ﷺ بإقامة حد الرجم عليه لأنه محصن فأقاموه وحينما آلمته الحجارة ذهب يشتد وقال ردوني إلى رسول الله ﷺ فلم يردوه ورجموه حتى مات رحمه الله فأخبروا النبي ﷺ فلامهم على ذلك ، وقال هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه ولام ﷺ هزال الذي حرض ماعزا على الاعتراف بالزنا بقوله أسرع إلى رسول الله ﷺ فاعترف عنده قبل أن ينزل فيك قرأنا وقال ﷺ «هلا سترته بثوبك كان خير لك» .

وأفرادها وأن عليهم أن ينبذوا الأحقاد ويطرحوا عوامل المضارة والانتقام والتشفي والقطيعة جانبا ويتحلوا بمكارم الأخلاق ومحاسن الاسلام والشميم ولا يتعدوا حدود الله ﴿ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون﴾ وقال تعالى في آية أخرى : ﴿والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً﴾ — ولا يشك مؤمن في أن تعليق المرأة الناشئة في عصمة زوجها سنين طويلة وحرمانها من كل شيء لمجرد حملها على الانقياد لزوجها جبرا أو تبقى معلقة .

ولا شك ولا ريب أن الشرع يحرم ذلك تحريرا قاطعا ويعتبره إجراما في حق المرأة ومن أبشع أنواع الأذى لها وسماه الله ضارا واعتداء وظلما واتخاذا لآيات الله هزوا وأسباب نزول الآية معلومة وحكمها شامل للنهي عن الامساك المؤدي بالمرأة إلى الضرر والمضارة على أى صفة كانت ولأن تعليق المرأة على الصفة المذكورة علاوة على كونه مخالفا للأصول الشرعية بنص الكتاب والسنة والاجماع فهو مناف للفطرة التي فطر الله الناس عليها أحرارا بحدود ما شرعه الله لهم وهذه المعاملة تسلب المرأة حريتها الشرعية بل تسلبها التصرف في ذاتها وتضفي عليها لا سيما العجماء المسخرة أو الأثاث المهمل لاعتبارها على هذه الحالة التي هي أدنى من حالة الرقيقة بكثير : فالرقيقة إذا تضررت طلبت البيع وتخلصت ، أما المؤمنة الحرة إذا كرهت زوجها وتعذرت عليها معاشرته ونجت بنفسها إلى بيتها الأول فعليها على حسب هذه النظرية أن تبقى مكبلة في قيود بغيه

عدم صحة الاعترافات الاجبارية

جاء في كتاب المغنى لابن قدامة رحمه الله ما نصه «وأما المكروه فلا يصح إقراره بما أكره على الإقرار به لقول رسول الله ﷺ «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» ولأنه قد أكره عليه بغير حق فلم يصح كالبيع . قلت وقد توارت النصوص على أنه لا ينبغي على إقرار المكروه أى حكم يدينه وإنما المعتبر اعترافه من تلقاء نفسه تخرجاً من إثم الخطيئة كاعتراف ماعز بن مالك بفعل فاحشة الزنا عند رسول الله ﷺ أربع مرات وفي كلها يعرض الرسول عنه وبعد ذلك يقول له المبعوث رحمة للعالمين — ﷺ — «لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت» يعرض له بالرجوع عن الاعتراف بالزنا فيصر الرجل على الاعتراف به وفي رواية أنه قال حينما كرر الاعتراف أبلك جنون قال لا وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ سأل قومه أئمنون هو قالوا ليس به بأس فأمر ﷺ بإقامة حد الرجم عليه لأنه محصن فأقاموه وحينما آلمته الحجارة ذهب يشتد وقال ردوني إلى رسول الله ﷺ فلم يردوه ورجموه حتى مات رحمه الله فأخبروا النبي ﷺ فلامهم على ذلك ، وقال هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه ولام ﷺ هزال الذي حرض ماعزا على الاعتراف بالزنا بقوله أسرع إلى رسول الله ﷺ فاعترف عنده قبل أن ينزل فيك قرأنا وقال ﷺ «هلا سترته بثوبك كان خير لك» .

يكون الحكمان أجنيبين عنهما إذا تعذر وجودهما من أهلهما :
 وجاء في «شرح العمدة» لبهاء الدين المقدسي رحمه الله ما
 خلاصته : فإن خيف الشقاق بينهما يعني «علم» بعث
 الحاكم حكما من أهله وحكما من أهلها مؤمنين يجمعان إن
 رأيا أو يفرقان فما فعلا في ذلك لزمهما أى الزوجين إلى أن
 قال : ولهما أن يفعلا ما يريان من جمع وتفريق ولا يحتاجان إلى
 توكيل الزوجين ولا رضاها روى ذلك عن علي وابن عباس لأن
 الله سماهما حكيمين ولا يعتبر رضا الزوجين :

هذا وفي الشروح المطولة أبسط مما ذكرنا من النصوص
 فليراجعها من يريد الاطلاع عليها ، وفي تفسير بن كثير وابن
 جرير وغيرهما رحمهم الله .

مقتضيات الخالعة

الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة أن تكون المرأة كارهة
 لزوجها تريد فراقه فتفتدي نفسها منه بما أخذته منه من صداق
 ويخالعها عليه قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله والخلع
 على ثلاثة أوجه مباح إذا أبغضت المرأة زوجها وخافت أن لا
 تقيم حدود الله في طاعته ، ومكروه لغير سبب ، ومحرّم وهو أن
 يعضلها الرجل ويؤذيها ظلما لتفتدي منه لقوله تعالى : ﴿ولا
 تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتينكمهن﴾ الآية .

قال في الكافي ومتى وقع الخلع بلفظ الطلاق أو نوى به

عدم صحة الاعترافات الاجبارية

جاء في كتاب المغنى لابن قدامة رحمه الله ما نصه «وأما المكروه فلا يصح إقراره بما أكره على الإقرار به لقول رسول الله ﷺ «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» ولأنه قد أكره عليه بغير حق فلم يصح كالبيع . قلت وقد توارت النصوص على أنه لا ينبغي على إقرار المكروه أى حكم يدينه وإنما المعتبر اعترافه من تلقاء نفسه تخرجاً من إثم الخطيئة كاعتراف ماعز بن مالك بفعل فاحشة الزنا عند رسول الله ﷺ أربع مرات وفي كلها يعرض الرسول عنه وبعد ذلك يقول له المبعوث رحمة للعالمين — ﷺ — «لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت» يعرض له بالرجوع عن الاعتراف بالزنا فيصير الرجل على الاعتراف به وفي رواية أنه قال حينما كرر الاعتراف أبك جنون قال لا وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ سأل قومه أئمنون هو قالوا ليس به بأس فأمر ﷺ بإقامة حد الرجم عليه لأنه محصن فأقاموه وحينما آلمته الحجارة ذهب يشتد وقال ردوني إلى رسول الله ﷺ فلم يردوه ورجموه حتى مات رحمه الله فأخبروا النبي ﷺ فلامهم على ذلك ، وقال هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه ولام ﷺ هزال الذي حرض ماعزا على الاعتراف بالزنا بقوله أسرع إلى رسول الله ﷺ فاعترف عنده قبل أن ينزل فيك قرأنا وقال ﷺ «هلا سترته بثوبك كان خير لك» .

يربانه من جمع أو تفريق ولو بغير رضا الزوجين وهو مذهب جمهور العلماء وأجاب شيخنا الشيخ عبدالرحمن الناصر السعدي رحمه الله على سؤال عمن يبعثهم الحاكم للنظر بين الزوجين عند الشقاق بينهما هل المرجح اعتبارهما حكمان أم وكيلان فقال الصواب أنهما حكمان كما سماهما الله تعالى فعلى هذا يحكمان بما يربانه من جمع أو تفريق بعوض أو بغير عوض برضا الزوجين أو أحدهما أو بغير رضاها وهو رواية عن الامام أحمد اختارها تقي الدين وغيره .

وجاء في الشرح الكبير وصفا لبعض أسباب النشوز بما نصه وجملة الأمر أن المرأة إذا كرهت زوجها لخلقها أو خلقه أو دينه أو كبره أو ضعفه أو نحو ذلك وخشيت أن لا تؤدي حق الله في طاعته جاز لها أن تخالعه بعوض تفتدي نفسها منه لقوله تعالى : ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدِيَتْ بِهِ﴾ الآية .

وفهم مما تقدم اتفاق العلماء على وجوب التفريق بين الزوجين إذا بدرت بينهما بوادر النشوز والشقاق ووجدت البغضاء والكراهية بينهما وخيف ألا يقيما حدود الله في طاعة كل منهما لصاحبه وذلك بالافتداء أى المخالعة وإذا امتنع الزوج من قبول المخالعة على سبيل التعنت والاضرار بالمرأة فهو لا يوافق على ذلك بل يفرق بينهما الحكمان على عوض أو بدونه وينهian الخلاف حسب الأصول الشرعية لما يترتب على التفريق من المصالح ودرء المفاسد وتخليص المرأة من الأسر

والظلم والاضرار وانقاذ الرجل كذلك من الاثم والظلم واللوم
والاساءة وقطيعة الرحم .

كفاءة الولي مع رضى الزوجين شرط لصحة العقد

جاء في كتاب المغنى والشرح الكبير ما نصه : قال القاضي
«والشيخ الذي ضعف لكبره فلا يعرف موضع الخط لها لا ولاية
له لما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لا نكاح إلا
بولي وشاهدي عدل وهو منطوق قول الرسول ﷺ «لا نكاح
إلا بولي وشاهدي عدل» وأيما امرأة أنكحها ولي مسخوط عليه
فنكاحها باطل وروى عن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول
الله ﷺ لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل .

الشرط الثاني رضا الزوجين فإن لم يرضيا أو أحدهما لم
يصح العقد لأن رضا الزوجين شرط لصحة العقد ولأن العقد
لهما فاعتبر تراضيهما به كالمبيع فإن لم يرضيا أو أحدهما
لم يصح العقد لفوات شرطه وجاء بالكشاف ما نصه :
«وحيث اجبرت البكر أخذ بتعيين بنت تسع سنين فأكثر
كفؤا لا بتعيين المجبر من أب أو وصية لأن النكاح يراد
للرغبة فلا تجبر على من لا ترغب فيه .

ويشترط رشد الولي بمعرفة الكفؤ ومصالح النكاح وهو

معنى ما اشترطه في الواضح من كونه عالما بالمصالح لا شيخا كبيرا جاهلا بالمصلحة إذا أفند (أى خرف) أى ضعف في العقل والتصرف إلى أن قال : لأن الولاية لا تثبت مع اتصافه بما تقدم فوجوده — كعدمه ويكفي لمنع الاجبار واعتبار الرضا من أى منهما شرطا من شروط صحة العقد لقوله ﷺ «لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا الثيب حتى تستأمر» وفي رواية «البكر يشاورها أبوها» ومنطوق الحديث اعتبار إذن البكر لأنه ﷺ خير الجارية التي زوجها أبوها من ابن أخيه وهي بكر ورد نكاحها إذ لم توافق ولو لم يعتبر إذنها ما خيرها» .

ثم كيف نقدم رأى بعض الفقهاء على نص الرسول ﷺ من يرون أن الأب مجبر والرسول ﷺ يقول : لا تنكح البكر حتى تستأذن وأخير ﷺ أن إذنها صماتها» ومن المعلوم بالضرورة أن البكر كما قالت عائشة رضي الله عنها تستحي وقد تشق عليها الاجابة نطقا بالموافقة فاعتبر إذنها بما يناسب حالها وهو الصمات وهذه من حكمته ﷺ ورأفته .

بل ومن محاسن الشريعة المطهرة أن تكون العلاقة بين الزوجين اختيارية ولا يجبر أحدهما على زوج لا يريده ومن محاسن الاسلام أيضا أن جعل بين الزوجين أوسع مجال للتفاهم والتقارب والتعاون والوآم ولا يحصل هذا إلا بالرضا والاذن والاختيار حيث أثبتت التجارب فشل الأنكحة الاجبارية من جهة المرأة أو أكثرها وهي التي ينتج عنها مشكلات زوجية

والظلم والاضرار وانقاذ الرجل كذلك من الاثم والظلم واللوم
والاساءة وقطيعة الرحم .

كفاءة الولي مع رضى الزوجين شرط لصحة العقد

جاء في كتاب المغنى والشرح الكبير ما نصه : قال القاضي
«والشيخ الذي ضعف لكبره فلا يعرف موضع الخط لها لا ولاية
له لما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لا نكاح إلا
بولي وشاهدي عدل وهو منطوق قول الرسول ﷺ «لا نكاح
إلا بولي وشاهدي عدل» وأيما امرأة أنكحها ولي مسخوط عليه
فنكاحها باطل وروى عن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول
الله ﷺ لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل .

الشرط الثاني رضا الزوجين فإن لم يرضيا أو أحدهما لم
يصح العقد لأن رضا الزوجين شرط لصحة العقد ولأن العقد
لهما فاعتبر تراضيهما به كالمبيع فإن لم يرضيا أو أحدهما
لم يصح العقد لفوات شرطه وجاء بالكشاف ما نصه :
«وحيث اجبرت البكر أخذ بتعيين بنت تسع سنين فأكثر
كفؤا لا بتعيين المجبر من أب أو وصية لأن النكاح يراد
للرغبة فلا تجبر على من لا ترغب فيه .

ويشترط رشد الولي بمعرفة الكفؤ ومصالح النكاح وهو

مسلمًا عن خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباه زوجها وهي
ثيب فكرهت ذلك فأتت رسول الله ﷺ فرد نكاحها .

قال : بعض المحققين لا يكون سكوت البنت إذنا للأب
في تزويجها إلا إذا كانت تعلم ذلك فإن كانت لا تعلم ذلك
لزم اعلامها يقصد اعلامها بالمخاطب وكفائه وحالته المادية
وكونه مسنًا أو شابًا وروى من حديث عبدالله بن بريدة عن أبيه
قال : جاءت فتاة إلى رسول الله ﷺ فقالت : «إن أبي زوجني
من ابن أخيه ليرفع بي خسيسته» فجعل ﷺ الأمر إليها فقالت
إني أجزت ما صنع أبي ولكن أردت أن أعلم النساء أنه ليس إلى
الآباء من شيء» تعني أنه ليس لهم إكراههن على التزوج بمن
لا يرضينه وروى الترمذي من حديث أبي هريرة أنه ﷺ قال :
«إذ خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا
تكن فتنة في الأرض وفساد كبير وفي رواية إذا أتاكم من
ترضون دينه وخلقه فانكحوه» انتهى .

ومما تقدم يفهم صحة اعتبار إذن البكر وأن لها إذنا وأنه لا
يجوز تزويجها بدون إذنها ورضاها لأن العلاقة الزوجية تقضي
ذلك ولأنه الأصل الصحيح لصحة العقد وأن الرأي القائل
بالإجبار مرجوح بل مردود كما أن تزويج البكر نضوة الجسم
بسن مبكر كثيرًا ما تكون نتائجه الفشل لعدم حاجتها إلى
النكاح وتضررها منه لعدم البلوغ وضعف الجسم أو لسوء
تصرف الزوج وهذا شيء ملموس ومشاهد والتجارب فيه واضحة
وقد يترتب على الزوجة الصغيرة أضرار كبيرة إذا سلمت للزوج

والظلم والاضرار وانقاذ الرجل كذلك من الاثم والظلم واللوم
والاساءة وقطيعة الرحم .

كفاءة الولي مع رضى الزوجين شرط لصحة العقد

جاء في كتاب المغنى والشرح الكبير ما نصه : قال القاضي
«والشيخ الذي ضعف لكبره فلا يعرف موضع الخط لها لا ولاية
له لما ورد عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لا نكاح إلا
بولي وشاهدي عدل وهو منطوق قول الرسول ﷺ «لا نكاح
إلا بولي وشاهدي عدل» وأيما امرأة أنكحها ولي مسخوط عليه
فنكاحها باطل وروى عن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول
الله ﷺ لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل .

الشرط الثاني رضا الزوجين فإن لم يرضيا أو أحدهما لم
يصح العقد لأن رضا الزوجين شرط لصحة العقد ولأن العقد
لهما فاعتبر تراضيهما به كالمبيع فإن لم يرضيا أو أحدهما
لم يصح العقد لفوات شرطه وجاء بالكشاف ما نصه :
«وحيث اجبرت البكر أخذ بتعيين بنت تسع سنين فأكثر
كفؤا لا بتعيين المجبر من أب أو وصية لأن النكاح يراد
للرغبة فلا تجبر على من لا ترغب فيه .

ويشترط رشد الولي بمعرفة الكفؤ ومصالح النكاح وهو

شماس وقالت : ما أعيب عليه في خلق ولا دين ولكن أكره الكفر في الاسلام تعني أنها تكرهه وتكره الكفر بحقوقه وهي مسلمة وقالت : لا أطيقه بغضا فحضر زوجها فقال رسول الله ﷺ هذه حبيبة قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر . وقالت يا رسول الله كلما أعطاني عندي فقال ﷺ خذ منها وفارقها فأخذ منها وجلست في أهلها وفي رواية أنه ﷺ قال لها : أتردين عليه حديثه قالت نعم قال : أقبل الحديقة وطلقها تطليقة ففعل الرجل .

وحكم ﷺ في قضية جميلة بنت عبدالله بن أبي ابن سلول نفس الحكم في قضية حبيبة حيث نشرت على زوجها ثابت بن قيس فأرسل إليها رسول الله ﷺ وقال لها يا جميلة ما كرهت من ثابت فقالت والله ما كرهت منه ديناً ولا خلقاً ولكن أكره الكفر في الاسلام لا أطيقه بغضا فقال : أتردين عليه حديثه قالت : نعم وأزيد فأمره رسول الله ﷺ أن يأخذ ماساق ولا يزداد ففعل الرجل — ويرى البعض أنها قضية واحدة هي قضية حبيبة غير أن المرجح بل الواقع الذي لا يحتمل الشك أنهما قضيتان وحكمان فقضية حبيبة وهي التي شكت زوجها وقضية جميلة وزوجها الذي شكها فأرسل إليها رسول الله ﷺ وقضية حبيبة في الصحيحين ويحتمل أن ثابت بن قيس المذكور تزوج المرأتين المذكورتين أو أن ثابتاً زوج جميلة غير ثابت بن قيس زوج حبيبة فاشتبهت القضيتان هذا وقد رد ﷺ نكاح خنساء بنت خدام الأنصارية حينما شكت عليه أن أباه زوجها

والظلم والاضرار وانقاذ الرجل كذلك من الاثم والظلم واللوم
والاساءة وقطيعة الرحم .

كفاءة الولي مع رضى الزوجين شرط لصحة العقد

جاء في كتاب المغنى والشرح الكبير ما نصه : قال القاضي
«والشيخ الذي ضعف لكبره فلا يعرف موضع الخط لها لا ولاية
له لما ورد عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لا نكاح إلا
بولي وشاهدي عدل وهو منطوق قول الرسول ﷺ «لا نكاح
إلا بولي وشاهدي عدل» وأيما امرأة أنكحها ولي مسخوط عليه
فنكاحها باطل وروى عن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول
الله ﷺ لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل .

الشرط الثاني رضا الزوجين فإن لم يرضيا أو أحدهما لم
يصح العقد لأن رضا الزوجين شرط لصحة العقد ولأن العقد
لهما فاعتبر تراضيهما به كالمبيع فإن لم يرضيا أو أحدهما
لم يصح العقد لفوات شرطه وجاء بالكشاف ما نصه :
«وحيث اجبرت البكر أخذ بتعيين بنت تسع سنين فأكثر
كفؤا لا بتعيين المجبر من أب أو وصية لأن النكاح يراد
للرغبة فلا تجبر على من لا ترغب فيه .

ويشترط رشد الولي بمعرفة الكفؤ ومصالح النكاح وهو

لمسلم من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» اللهم أهدنا
صراطك المستقيم ووفقنا للتمسك بسنة نبيك الكريم وسلمنا
من الخطأ والزلل يا أرحم الراحمين .

أحكام الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم بين الزوجين عند اختلافهما

ذكر ابن كثير رحمه الله فقال في تفسيره بعد أن استعرض
بعض أحكام الرسول ﷺ بين الزوجين إذا كرهت المرأة زوجها
ما نصه «أتى عمر رضي الله عنه بأمرأة ناشرة على زوجها فأمر
بها إلى بيت كثير الزبل أي «باتت فيه» وفي الصباح دعى بها
فقال كيف وجدت المكان — فقالت ما وجدت راحة منذ
كنت عنده إلا هذه الليلة التي حبستني — فقال رضي الله عنه
لزوجها أدخلها ولو من قرطها ففعل الرجل . وهذا حكم من
عمر رضي الله عنه حيث لم يشاور الرجل على خلع امرأته بل
عزم عليه بإنقاذ الحكم بعد ما تبين له أن المرأة كارهة وأنه لا
أمل بالوفاق بينهما .

وأجاز الخليفة عثمان رضي الله عنه الخلع هو وجماعة من
الصحابه : وروى أن عقيل ابن أبي طالب تزوج فاطمة بنت
عتبة ابن ربيعة فاختصما فذهبت إلى عثمان رضي الله عنه فبعث
حكماً من أهله عبدالله بن عباس وحكماً من أهلها معاوية فقال

ابن عباس لأفرق بينهما وقال معاوية ما كنت لأفرق بين شيخين من بني عبد مناف فلما بلغا الباب وجداهما قد أغلقا الباب واصطلحا — فانظروا رحمكم الله إلى هذه العدالة والسهولة والتيسير في أحكامهم واعتبارهم لأدنى الأسباب والظروف إذا أبدت المرأة شيئا من البغض والكراهية لزوجها وذلك لأنقاذها وتخليصها من أسره لها بغير حق إذا كانت كارهة ، وانقاذه هو من الظلم والاثم المترتب على امساكها من الكراهية أو تنشيزها لعدم المعاشرة بالمعروف ، ولأن امساكها مع عدم استقامة الحال مناف للمعروف والاحسان وما يترتب عليه من المضار والمفاسد والظلم والاثم واللؤم وتبادل التهم والتراشق بالعبارات النابية ما لا يخفى على أحد وما لا يجوز مع ما يلحق ذلك من القطيعة وعوامل التشفي وتعدي الحدود وتحزب الآراء من أقاربهما .

هذا وروى أبوبكر باسناده عن عبيدة السلماني أن رجلا وامرأة أتيا عليا رضي الله عنه ومع كل واحد منهما فقام من الناس فقال رضي الله عنه أبعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها فبعثوا فقال رضي الله عنه للحكمين أنديان ما عليكما من الحق ؟ إن عليكما من الحق أن ريتما إن تجمعما جمعتما وإن رأيتما أن تفرقا فرقتما — فقالت المرأة رضيت بكتاب الله لي وعلى وقال الرجل أما الفرقة فلا : فقال على رضي الله عنه كذبت حتى ترضى بما رضيت به وهذا يدل أنه أجبره على ذلك .

هذه هي أحكام الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم عند

الاختلاف سهلة ميسرة ولا حكم أحد منهم على امرأة واحدة بالانقياد جبرا لزوجها المكروه ولا باسقاط حقوقها إذا نشرت ولا يوما واحد ولا أجازوا ذلك .

ومما تقدم من النصوص يتضح لكل — منصف عدم أصولية الحكم على المرأة الناشئة بالانقياد جبرا أو تبقى إذ امتنعت إلى أن تموت أو يموت زوجها أو تدعن للانقياد صاغرة ذليلة هذا لا يقول به أحد وكيف يمنحها الشرع حرية التصرف في مالها ويمنعها التصرف في بضعها وذاتها حاشا لله أن تمنع من التصرف في ذاتها أو تسترق في الاسلام أو تعامل بما يخالف الحق والعدل ومن يعتصم بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم .

بعض أسباب النشوز

يتساءل الناس عن أسباب نشوز بعض النساء على أزواجهن وكيف تفضل المرأة الناشئة أن تبقى معلقة في عصمة زوجها عشرات السنين على ملاءمة زوج تكرهه وكيف تفضل الوحدة والذلة والحرمان على الحياة الزوجية المنغصة بالكره ، كما يتساءلون ماذا يستفيد الرجل المسلم من تعليق أمراته الناشئة بذمته السنين الطويلة لمحاولة إجبارها على قبوله وقد يفوت عليها فرصة الشباب وهي معلقة بحيل التنشيز لعدم استطاعتها ملاءمته والعيش معه وإصراره على إمساكها ضاررا وظلما وعدوانا أما لجهله بأمور الشرع وظنه أن التنشيز يجوز شرعا أو لضعف

ابن عباس لأفرق بينهما وقال معاوية ما كنت لأفرق بين شيخين من بني عبد مناف فلما بلغا الباب وجداهما قد أغلقا الباب واصطلحا — فانظروا رحمكم الله إلى هذه العدالة والسهولة والتيسير في أحكامهم واعتبارهم لأدنى الأسباب والظروف إذا أبدت المرأة شيئا من البغض والكراهية لزوجها وذلك لأنقاذها وتخليصها من أسره لها بغير حق إذا كانت كارهة ، وانقاذه هو من الظلم والاثم المترتب على امساكها من الكراهية أو تنشيزها لعدم المعاشرة بالمعروف ، ولأن امساكها مع عدم استقامة الحال مناف للمعروف والاحسان وما يترتب عليه من المضار والمفاسد والظلم والاثم واللؤم وتبادل التهم والتراشق بالعبارات النابية ما لا يخفى على أحد وما لا يجوز مع ما يلحق ذلك من القطيعة وعوامل التشفي وتعدي الحدود وتحزب الآراء من أقاربهما .

هذا وروى أبوبكر باسناده عن عبيدة السلماني أن رجلا وامرأة أتيا عليا رضي الله عنه ومع كل واحد منهما فقام من الناس فقال رضي الله عنه أبعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها فبعثوا فقال رضي الله عنه للحكمين أنديان ما عليكما من الحق ؟ إن عليكما من الحق أن ريتما إن تجمعما جمعتما وإن رأيتما أن تفرقا فرقتما — فقالت المرأة رضيت بكتاب الله لي وعلى وقال الرجل أما الفرقة فلا : فقال على رضي الله عنه كذبت حتى ترضى بما رضيت به وهذا يدل أنه أجبره على ذلك .

هذه هي أحكام الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم عند

وبذاءة لسانه فيكيل لها ولأهلها السباب لأتفه الأمور فتوجد معاملته السيئة عندها عقدا نفسية لا تستطيع قبوله ولا معاشرته .
سابعا : قد تكرهه لما يؤثر نفسه عليها من المآكل والمشارب فيطعم خارج البيت من أطايب الطعام ويحيلها داخله على أدناه فتكرهه لاجحافه في حقها وتعامله بمثل أفعاله وأكثر ما تحصن به منه النشوز .

ثامنا : قد تكرهه لما تجد من بعض أقاربه وقرباته من معاكسات وسخرية وتأنيب لأدنى سبب من محقرات الأمور فتكرهه لعجزه عن الاحتفاظ بحقوقها وكرامتها فتشنز عليه لتخليص نفسها من هذه المشكلات .

تاسعا : قد تكره زوجها لسذاجته وسخفه إذا كانت تصرفاته هزلية موضع إنتقاد وغرت به .

عاشرًا : قد تكرهه إبتداء لانعدام صبغة المحبة بينهما وهذا النوع من الكره خارج عن الاختيار .

الحادي عشر : قد تكرهه لأن النكاح وقع شغارا حينما يزوجهما وليها بديلة بإبنة زوجها أو أخته ، ويسمون بينهما صداقا ضئيلا دراهم معدودة حيلة ، وعين الحقيقة أن هذا الزواج واحدة بواحدة بضعا ببضع ، ولا يخفى فساد هذا النكاح ، وأنه هو الشغار المحرم ، وفيه ظلم للنساء ، وفيه مخالفة للأصول وعواقب مثل هذه العقود سيئة ويجب عدم إجراء مثل هذه العقود أو يفرض لكل من الزوجين مهر المثل وتجدد عليه العقود برضاهن والشغار هو أن يزوج الرجل موليته لآخر على يزوجه

الآخر موليته ولا مهر بينهما أو يسمون مهرًا حيلة وحتى لو سموا مهرًا إذا وجد الشرط فسد العقد .

الثاني عشر : قد تكره زوجها لميوله الشديد إلى ضررتها وتركها كالمعلقة أو مضاربتها في ذلك وغيرها مما لا يتسع المجال لسردها .

وكل واحد من هذه الأسباب كافٍ لعذر المرأة للتخلص مما ابتليت به من المشكلات المذكورة — ولا يخفى على أحد ما تقوم عليه الحياة الزوجية من اللفة والمودة والرحمة صبغة الله لعباده وفطرته التي فطر الناس عليها بين الزوجين فإذا فقدت هذه النعوت الجميلة وانتفت المودة والرحمة بينهما وحل محلها الشقاق والتذمر والعتاب والشكوى من بعضهما لبعض وتعذر الوفاق وخيف ألا يقيما حدود الله في طاعة كل منهما لصاحبه فلا أحسن ولا أفضل ولا أجمل من تحكيم الكتاب الكريم والسنة القويمة كما تقدم من النصوص الشرعية بما يغني عن إعادتها لتخليص المرأة من الأسر المحرم بنص القرآن وانقاذ الرجل من الاثم والظلم وتحكيم شرع الله ورسوله ﷺ ، ولأن محاولة إجبار المرأة على قبول زوج لم تستأذن على الزواج منه أو تكرهه لسبب من الأسباب سواء قبل الدخول أو بعده أو لم يقدر الله صبغة محبة بينهما ويراد إجبارها على قبوله أو تبقى معلقة أمر مخالف للمنقول والمعقول بل ومخالف للفطرة التي فطر الله الناس عليها ولمصلحة الزوجين أنفسهما ، فمخالفته للمنقول أوضحناها فيما تقدم ومخالفته للمعقول والفطرة نسوقها

لك أيها المسلم الكريم بغاية الاختصار :

فكلنا يعلم أن الرجل والمرأة من البشر من بني الانسان وليس الرجل من بني الانسان وهي من نوع آخر ولا تختلف معي أن للمرأة عاطفة واحساسا وشعورا وغريزة وميولا جنسيا مثل ما للرجل تماما بل هي أقوى عاطفة وأرق إحساسا وأشمل شعورا بحكم أنوثتها وخلقتها العاطفية الرقيقة وهو شيء معلوم بالضرورة لا يختلف فيه اثنان إذا فهمنا ذلك فكيف نسمح لأنفسنا بالسكوت عن من يسلبون المرأة حريتها ويجردونها من كل ما فطرت عليه من العاطفة والاحساس والشعور بل والتصرف في ذاتها الشخصية — ويعلقونها عشرات السنين بحبل التنشيز إذا هي كرهت زوجها وتعذرت عليها معاشرته بالمعروف كيف تهذر كرامتها وحريتها الشرعية في ذاتها الموهوبة لها من الله بحدود ما شرع وحكم وقدر بقوله تعالى : ﴿وهن مثل الذي عليهن بالمعروف﴾ فلهن على الرجال من الحقوق الزوجية مثل الذي لهم عليهن وقيد ذلك بالمعروف وقال تعالى : ﴿وعاشروهن بالمعروف﴾ والمعروف ضد المنكر وهو ما نص عليه الكتاب والسنة معروف وتعارف عليه المسلمون . إنه معروف لاشتماله على الحق والعدل والانصاف والمصلحة العامة .

وما قال أحد من علماء المسلمين سلفا وخلفا بجواز تعليق المرأة الناشئة ، ولا قال أحد إن هذه المعاملة من المعروف ولا أنه يجوز إجبارها على زوج وهي تكرهه إلا أن يكون قولاً

الآخر موليته ولا مهر بينهما أو يسمون مهرًا حيلة وحتى لو سموا مهرًا إذا وجد الشرط فسد العقد .

الثاني عشر : قد تكره زوجها لميوله الشديد إلى ضررتها وتركها كالمعلقة أو مضاربتها في ذلك وغيرها مما لا يتسع المجال لسردها .

وكل واحد من هذه الأسباب كافٍ لعذر المرأة للتخلص مما ابتليت به من المشكلات المذكورة — ولا يخفى على أحد ما تقوم عليه الحياة الزوجية من اللفة والمودة والرحمة صبغة الله لعباده وفطرته التي فطر الناس عليها بين الزوجين فإذا فقدت هذه النعوت الجميلة وانتفت المودة والرحمة بينهما وحل محلها الشقاق والتذمر والعتاب والشكوى من بعضهما لبعض وتعذر الوفاق وخيف ألا يقيما حدود الله في طاعة كل منهما لصاحبه فلا أحسن ولا أفضل ولا أجمل من تحكيم الكتاب الكريم والسنة القويمة كما تقدم من النصوص الشرعية بما يغني عن إعادتها لتخليص المرأة من الأسر المحرم بنص القرآن وانقاذ الرجل من الاثم والظلم وتحكيم شرع الله ورسوله ﷺ ، ولأن محاولة إجبار المرأة على قبول زوج لم تستأذن على الزواج منه أو تكرهه لسبب من الأسباب سواء قبل الدخول أو بعده أو لم يقدر الله صبغة محبة بينهما ويراد إجبارها على قبوله أو تبقى معلقة أمر مخالف للمنقول والمعقول بل ومخالف للفطرة التي فطر الله الناس عليها ولمصلحة الزوجين أنفسهما ، فمخالفته للمنقول أوضحناها فيما تقدم ومخالفته للمعقول والفطرة نسوقها

الخطبتها من وليها يقابله بأعذار واهية ملتوية للحيلولة دون تزويج الخطوبة كما يفعل ذلك بعض الأولياء هداانا الله وإياهم فمنهم من يرد الخاطب ويتعذر عن قبوله لغرض نفسه أو لما يعتقد أنه أرفع من الخاطب ماديا أو علميا « وقد يتعذر بأنها قد خطبت من غيره ووافقت وفات الأوان » ومنهم من يدعي مرضها وهي صحيحة ، أو صغرها وهي بالغة ، أو يدعي عدم موافقتها على الزواج — فيتعذر الأول والثاني والثالث وما شاء الله من الخطاب غيرهم حتى يتناقل الناس أخباره ويتحاشون بعد ذلك قرع بابه الخطبة مولياته ، هذا وهن في منى عن هذه المحادثات ولم يفاتحن بالمشاورة على أحد من الخاطبين طالما أن الخاطب لا يعجبه مع توفر شروط الكفاءة فيه وسرعان ما يتركه الناس ويسدل على موليته حجاب الحرمان وتنسى لا زهدا فيها وإنما ذلك من أجل الكذب والتصرفات الخاطئة من بعض الأولياء الذين لا ينظرون إلى مولياتهم نظرة عطف وإشفاق ورحمة ، ولا ينظرون في عواقب الأمور لمستقبلهن . ولا يرون لمن حقا في الحياة الزوجية ولا في الذرية ولا في عضوية المجتمع الصالح ولا في الانتاج المثمر روحيا وماديا واجتماعيا ، بل ويحرمون من آثار الخير الذي يحصل عليه اخواتهن المتزوجات من أزواجهن المحسنين وأولادهن البررة من أنواع أعمال البر والصدقات الجارية والصلة والاحسان فهذه نالت حظها من مباحج الحياة الزوجية والذرية والثواب والانتاج والأيم حرمت من كل ذلك ، وقد يذبل شبابها ويتجدد وجهها ويفنى عمرها وهي حبيسة وكرها

الآخر موليته ولا مهر بينهما أو يسمون مهرًا حيلة وحتى لو سموا مهرًا إذا وجد الشرط فسد العقد .

الثاني عشر : قد تكره زوجها لميوله الشديد إلى ضررتها وتركها كالمعلقة أو مضاربتها في ذلك وغيرها مما لا يتسع المجال لسردها .

وكل واحد من هذه الأسباب كافٍ لعذر المرأة للتخلص مما ابتليت به من المشكلات المذكورة — ولا يخفى على أحد ما تقوم عليه الحياة الزوجية من اللفة والمودة والرحمة صبغة الله لعباده وفطرته التي فطر الناس عليها بين الزوجين فإذا فقدت هذه النعوت الجميلة وانتفت المودة والرحمة بينهما وحل محلها الشقاق والتذمر والعتاب والشكوى من بعضهما لبعض وتعذر الوفاق وخيف ألا يقيما حدود الله في طاعة كل منهما لصاحبه فلا أحسن ولا أفضل ولا أجمل من تحكيم الكتاب الكريم والسنة القويمة كما تقدم من النصوص الشرعية بما يغني عن إعادتها لتخليص المرأة من الأسر المحرم بنص القرآن وانقاذ الرجل من الاثم والظلم وتحكيم شرع الله ورسوله ﷺ ، ولأن محاولة إجبار المرأة على قبول زوج لم تستأذن على الزواج منه أو تكرهه لسبب من الأسباب سواء قبل الدخول أو بعده أو لم يقدر الله صبغة محبة بينهما ويراد إجبارها على قبوله أو تبقى معلقة أمر مخالف للمنقول والمعقول بل ومخالف للفطرة التي فطر الله الناس عليها ولمصلحة الزوجين أنفسهما ، فمخالفته للمنقول أوضحناها فيما تقدم ومخالفته للمعقول والفطرة نسوقها

الله التي فطر الناس عليها وما يقدره بين الزوجين من الألفة والمحبة والمودة والرحمة فهما سبب وجود الذرية وسبب تناسل بني الإنسان ويترتب على الزواج الشرعي من المصالح الدينية والدنيوية والاجتماعية ما لا يمكن حصره وليس الخبر كالمعاينة : والرعية أمانة في عنق الراعي وكل راعي مسؤول عن رعيته والله المستعان وهو حسبنا ونعم الوكيل .

نصيحة إلى الأولياء

إلى كل مسلم إلى كل منصف إلى كل من استرعاه الله رعية من بنات وأخوات وقرائب أسوق هذا الرجاء — فأوصيك أيها المسلم الكريم ونفسي بتقوى الله ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب﴾ نص القرآن وأوصيك بالاحسان إلى مولاتك من بنات وأخوات وقرائب فهن أمانة في عنقك وقد استرعاك الله عليهن ومن الاحسان إليهن تزويج البالغة من الخاطب الكفو والمبادرة بذلك حينما يتقدم لخطبتها واتخاذ جانب اليسر والتسامح من باب التعاون على البر والتقوى والحذر كل الحذر من وضع العوائق دون تحقيق الزواج أو رفع المهور بحيث يتعذر على الخاطب إحضار المطلوب فيتعطل هو ويلتمس غيرها وقد يجد من يقنع باليسير مع الكفاف والعفاف وبينما تبقى مخطوبته الأولى في سجن الوحدة والانفراد والحرمان الذي يفضي بها يوما إلى الترمل والعجز فاتق الله يا

الآخر موليته ولا مهر بينهما أو يسمون مهرًا حيلة وحتى لو سموا مهرًا إذا وجد الشرط فسد العقد .

الثاني عشر : قد تكره زوجها لميوله الشديد إلى ضررتها وتركها كالمعلقة أو مضاربتها في ذلك وغيرها مما لا يتسع المجال لسردها .

وكل واحد من هذه الأسباب كافٍ لعذر المرأة للتخلص مما ابتليت به من المشكلات المذكورة — ولا يخفى على أحد ما تقوم عليه الحياة الزوجية من اللفة والمودة والرحمة صبغة الله لعباده وفطرته التي فطر الناس عليها بين الزوجين فإذا فقدت هذه النعوت الجميلة وانتفت المودة والرحمة بينهما وحل محلها الشقاق والتذمر والعتاب والشكوى من بعضهما لبعض وتعذر الوفاق وخيف ألا يقيما حدود الله في طاعة كل منهما لصاحبه فلا أحسن ولا أفضل ولا أجمل من تحكيم الكتاب الكريم والسنة القويمة كما تقدم من النصوص الشرعية بما يغني عن إعادتها لتخليص المرأة من الأسر المحرم بنص القرآن وانقاذ الرجل من الاثم والظلم وتحكيم شرع الله ورسوله ﷺ ، ولأن محاولة إجبار المرأة على قبول زوج لم تستأذن على الزواج منه أو تكرهه لسبب من الأسباب سواء قبل الدخول أو بعده أو لم يقدر الله صبغة محبة بينهما ويراد إجبارها على قبوله أو تبقى معلقة أمر مخالف للمنقول والمعقول بل ومخالف للفطرة التي فطر الله الناس عليها ولمصلحة الزوجين أنفسهما ، فمخالفته للمنقول أوضحناها فيما تقدم ومخالفته للمعقول والفطرة نسوقها

عندكم أى أسيرات أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن
بكلمة الله» الحديث وقال : «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم
لأهلي» فهي وصية نبوية شاملة لازمة الأمثال لما تضمنته من
معاني السمو والعطف والرحمة وفيض الاحسان من نبي الرحمة
ورسول الهدى صلوات الله عليه .

الفصل الرابع

نصائح في الطلاق — والزواج المبكر ومخالفة بعض الأولياء — وضرورة تخفيض المهور

طلاق السنة

وهو الطلاق المباح باتفاق العلماء عند الحاجة إليه لسبب يقتضيه فيطلق الرجل زوجته بطلقة واحدة وهي طاهرة طهرا لم يجامعها فيه أو حامل قد استبان حملها ثم يبقيا تعتد في بيتها ثلاثة قرؤ أي ثلاث حيضات لقوله تعالى : ﴿والمطلقات

يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرؤ﴾^(١) وعدة الحامل وضع الحمل

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٨ .

كنص الآية الكريمة هذا هو طلاق السنة وفيه مجال للصالح بين الزوجين ويسمى الطلاق الرجعي تمكن الزوج من مراجعة زوجته مادامت في العدة بدون رضاها أما مراجعتها بعد العدة فتكون برضاها وعقد جديد بشروطه الشرعية وصفة المراجعة أن يشهد شاهدي عدل بقوله أني قد راجعت زوجتي فلانة بنت فلان وأعدتها لعصمتي أو يضاجعها مادامت في العدة والجماعة رجعة ويبقى لها طلقتان ثم يستقبلا حياة زوجية أفضل وأكمل — ولحكمة بالغة أمر الله تعالى بإبقاء المطلقات في بيوتهن في ظرف العدة فقد يخلق الله في قلوبهما المودة والرحمة فيحل الصلح والوئام محل الجفاء والخصام فيرحمان أنفسهما من التأيم وأطفالهما من الحرمان والضيق فإن الطلاق أبغض الحلال إلى الله وهو يهدم البيوت ويفرق الأسر حيث يصبح أطفالهم أشبه بأيتام الأبوين المشردين ومن سبر عواقب الطلاق وذاق فراق الأهل والأولاد وشاهد ضياع الأطفال أحجم عن الطلاق مهما كانت الدوافع إلا في حالة الضرورة القصوى فيطلقها بطلقة واحدة ويبقيها في بيتها كما تقدم فإن بدا له أن يراجعها في العدة فله ذلك من غير رضاها وبعد العدة برضاها وعقد جديد كما تقدم فإن طلقها الثالثة بانت منه بينونة كبرى فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره نكاح رغبة يراد للدوام فلا تحل بنكاح تحليل وهذا هو الطلاق الشرعي لقوله تعالى : ﴿الطلاق مرتان فامسك بمرعوف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا

الآخر موليته ولا مهر بينهما أو يسمون مهرًا حيلة وحتى لو سموا مهرًا إذا وجد الشرط فسد العقد .

الثاني عشر : قد تكره زوجها لميوله الشديد إلى ضررتها وتركها كالمعلقة أو مضاربتها في ذلك وغيرها مما لا يتسع المجال لسردها .

وكل واحد من هذه الأسباب كافٍ لعذر المرأة للتخلص مما ابتليت به من المشكلات المذكورة — ولا يخفى على أحد ما تقوم عليه الحياة الزوجية من اللفة والمودة والرحمة صبغة الله لعباده وفطرته التي فطر الناس عليها بين الزوجين فإذا فقدت هذه النعوت الجميلة وانتفت المودة والرحمة بينهما وحل محلها الشقاق والتذمر والعتاب والشكوى من بعضهما لبعض وتعذر الوفاق وخيف ألا يقيما حدود الله في طاعة كل منهما لصاحبه فلا أحسن ولا أفضل ولا أجمل من تحكيم الكتاب الكريم والسنة القويمة كما تقدم من النصوص الشرعية بما يغني عن إعادتها لتخليص المرأة من الأسر المحرم بنص القرآن وانقاذ الرجل من الاثم والظلم وتحكيم شرع الله ورسوله ﷺ ، ولأن محاولة إجبار المرأة على قبول زوج لم تستأذن على الزواج منه أو تكرهه لسبب من الأسباب سواء قبل الدخول أو بعده أو لم يقدر الله صبغة محبة بينهما ويراد إجبارها على قبوله أو تبقى معلقة أمر مخالف للمنقول والمعقول بل ومخالف للفطرة التي فطر الله الناس عليها ولمصلحة الزوجين أنفسهما ، فمخالفته للمنقول أوضحناها فيما تقدم ومخالفته للمعقول والفطرة نسوقها

ظلم نفسه ولا تتخذوا آيات الله هزوا ﴿ الآية (٣) .

لقد بين الله تعالى في هذه الآيات الكريمة أحكام الطلاق بقوله تعالى : ﴿الطلاق مرتان﴾ ومنطوقها ومفهوم هذه الآيات لغة وشرعا أن المرتين مرة بعد مرة بينهما ظرف زمني طال أو قصر وجمع الثلاث بلفظ واحد ومجلس واحد لا يقع به إلا طلقة واحدة رجعية فالطلاق بالثلاث مجموعة محرم والمطلق آثم لايقاعه الطلاق البدعي وعلى خلاف السنة وقد أنكر النبي ﷺ على الرجل الذي طلق امرأته بالثلاث مجموعة وقام متغيظا وهو يقول : «أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم» . فاعتبر الطلاق على هذا النص تلاعبا في كتاب الله ولا يخفى أن أحكامه ﷺ في الطلاق وغيره واجبة الاتباع حيث جرى العمل بشريعته ﷺ المذكور في حياته الشريفة . وفي عهد خليفته الراشد أبي بكر الصديق رضي الله عنه وفي صدر من خلافة عمر بما فيهم عمر رضي الله عنهم إلا أن عمر رضي الله عنه رأى امضاء الثلاث على من طلق بها مجموعة زجرا لرعيته عن الطلاق المحرم ويتأمل قوله رضي الله عنه : «إن الناس قد استعجلوا في أمر لهم فيه أناة» وقوله : «فلو أمضيناه عليهم» جملتان تؤكدان إجماع أكثر الصحابة وهو معهم رضي الله عن الجميع .

على أن الطلاق بالثلاث مجموعة واحدة في مجلس واحد

(٣) سورة البقرة الآية ٢٢١ .

الفصل الرابع

نصائح في الطلاق — والزواج المبكر ومخالفة بعض الأولياء — وضرورة تخفيض المهور

طلاق السنة

وهو الطلاق المباح باتفاق العلماء عند الحاجة إليه لسبب يقتضيه فيطلق الرجل زوجته بطلقة واحدة وهي طاهرة طهرا لم يجامعها فيه أو حامل قد استبان حملها ثم يبقيا تعتد في بيتها ثلاثة قرؤ أي ثلاث حيضات لقوله تعالى : ﴿والمطلقات

يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرؤ﴾^(١) وعدة الحامل وضع الحمل

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٨ .

جعلت واحدة فروى مسلم في صحيحه عن أبي طاووس عن أبيه عن ابن عباس : « كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر : « إن الناس قد استعجلوا في أمر لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه » وفي صحيحه أيضا عن طاووس أن أبا الصهباء قال لابن عباس ألم تعلم أن الثلاث كانت واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وثلاث من إمارة عمر^(١) قال ابن عباس بلى إلى قوله وفي مستدرك الحاكم من حديث عبد الله بن المؤمل عن أبي مليكة أن أبا الجوزاء أتى ابن عباس فقال ألم تعلم أن الثلاث كن يرددن على عهد رسول الله ﷺ وفي خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر إلى واحدة ؟ قال نعم قال الحاكم هذا حديث صحيح وهو غير حديث طاووس عن أبي الصهباء .

وقال الامام أحمد في مسنده : حدثنا سعد بن إبراهيم عن محمد ابن اسحق قال حدثني داود ابن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس قال طلق أبوركانة عبد يزيد أخو بني المطلب امرأته ثلاثا في مجلس واحد فحزن عليها حزنا شديدا قال فسأله رسول الله ﷺ : كيف طلقته قال : طلقته ثلاثا قال : فقال ﷺ : في مجلس واحد ؟ قال نعم قال : فإنما صح واحدة . وفي رواية فإنما تلك واحدة . فأرجعها إن شئت قال : فراجعها . فكان ابن عباس يرى إنما الطلاق عند كل

(١) قبل ستين من عهد عمر وقبل ثلاث سنوات .

الفصل الرابع

نصائح في الطلاق — والزواج المبكر ومخالفة بعض الأولياء — وضرورة تخفيض المهور

طلاق السنة

وهو الطلاق المباح باتفاق العلماء عند الحاجة إليه لسبب يقتضيه فيطلق الرجل زوجته بطلقة واحدة وهي طاهرة طهرا لم يجامعها فيه أو حامل قد استبان حملها ثم يبقيا تعتد في بيتها ثلاثة قرؤ أي ثلاث حيضات لقوله تعالى : ﴿والمطلقات

يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرؤ﴾^(١) وعدة الحامل وضع الحمل

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٨ .

النبي ﷺ : « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » فهذا المعقول من اللغة والعرف والنصوص .

ومنها قوله تعالى : ﴿الطلاق مرتان﴾ كلها من مشكاة واحدة والأحاديث المذكورة تفسر المراد من قوله تعالى : ﴿الطلاق مرتان﴾ كما أن حديث اللعان تفسير لقوله تعالى : ﴿فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله﴾^(٣) فهذا كتاب الله وهذه سنة رسول الله ﷺ وهذه لغة العرب وهذا عرف التخاطب وهذا خليفة رسول الله ﷺ والصحابة كلهم معه في عصره وثلاث سنين من عصر عمر فلو عدّهم العاد واحدا واحدا بأسمائهم لوجدتهم أنهم كانوا يرون الثلاث واحدة وإما بفتوى وإما بإقرار عليها ولو فرض أنه فيهم من لم يرى ذلك فإنه لم يكن مقرا للفتوى به بل كانوا ما بين مفتي ومقر وسأكت غير منكر .

وهذا حال كل صحابي من عهد الصديق إلى ثلاث سنين من خلافة عمر وهم يزيدون على الألف رجل قطعا كما ذكره يونس ابن بكير عن ابن اسحاق قال حدثني محمد بن جعفر ابن الزبير عن عروة ابن الزبير قال استشهد من المسلمين ألف ومائتا رجل في وقعة اليمامة منهم سبعون من القراء قد قرأوا القرآن — وتوفي في خلافة الصديق فاطمة بنت رسول الله ﷺ وعبدالله بن أبي بكر — قال ابن اسحاق فلما أصيب المسلمون من المهاجرون والأنصار باليمامة وفيهم فقهاء المسلمين وقراءهم

(٣) سورة النور الآية ٦ .

الآخر موليته ولا مهر بينهما أو يسمون مهرًا حيلة وحتى لو سموا مهرًا إذا وجد الشرط فسد العقد .

الثاني عشر : قد تكره زوجها لميوله الشديد إلى ضررتها وتركها كالمعلقة أو مضاربتها في ذلك وغيرها مما لا يتسع المجال لسردها .

وكل واحد من هذه الأسباب كافٍ لعذر المرأة للتخلص مما ابتليت به من المشكلات المذكورة — ولا يخفى على أحد ما تقوم عليه الحياة الزوجية من اللفة والمودة والرحمة صبغة الله لعباده وفطرته التي فطر الناس عليها بين الزوجين فإذا فقدت هذه النعوت الجميلة وانتفت المودة والرحمة بينهما وحل محلها الشقاق والتذمر والعتاب والشكوى من بعضهما لبعض وتعذر الوفاق وخيف ألا يقيما حدود الله في طاعة كل منهما لصاحبه فلا أحسن ولا أفضل ولا أجمل من تحكيم الكتاب الكريم والسنة القويمة كما تقدم من النصوص الشرعية بما يغني عن إعادتها لتخليص المرأة من الأسر المحرم بنص القرآن وانقاذ الرجل من الاثم والظلم وتحكيم شرع الله ورسوله ﷺ ، ولأن محاولة إجبار المرأة على قبول زوج لم تستأذن على الزواج منه أو تكرهه لسبب من الأسباب سواء قبل الدخول أو بعده أو لم يقدر الله صبغة محبة بينهما ويراد إجبارها على قبوله أو تبقى معلقة أمر مخالف للمنقول والمعقول بل ومخالف للفطرة التي فطر الله الناس عليها ولمصلحة الزوجين أنفسهما ، فمخالفته للمنقول أوضحناها فيما تقدم ومخالفته للمعقول والفطرة نسوقها

فقام متغيظاً ﷺ وقال : «أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهرهم» . ولحكمه ﷺ أيضا في قضية أبي ركانة ولاجماع الصحابة القديم وفيهم عمر والحديث ابن عباس رضي الله عن الجميع .

ونختم هذا البحث بما حققه الامام الشوكاني رحمه الله حيث قال : إن القائلين بالتتابع قد استكثروا من الأجوبة على حديث ابن عباس وكلها غير خارجة عن دائرة التعسف ، والحق أحق بالاتباع ، فإن كانت المحاماة لأجل مذاهب الأسلاف فهي أقل من أن تؤثر على السنة المطهرة وإن كانت لأجل عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فأين يقع من رسول الله ﷺ ثم أي مسلم من المسلمين يستحسن عقله وعلمه وترجيح قول صحابي على قول المصطفى ﷺ هذا ما قاله الشيخ الجليل الشوكاني تحقيقا وترجيحا لما قرره العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء المسلمين .

وأيد ذلك وأكده الشيخ محمد ابن اسماعيل الصنعاني في كتابه سبل السلام رحمه الله حيث قال في معرض هذا البحث الثالث : أنها تقع بها واحدة رجعية إلى قوله وبأن أدلة غيره من الأقوال غير ناهضة ، وقد نهج هؤلاء العلماء الأجلاء المحققون من السلف والخلف ومن علماء العصر الحاضر من سائر الأقطار الاسلامية بما فيهم مفتي الديار السعودية سماحة الشيخ العالم الجليل الداعية الاسلامي الكبير المحقق عبدالعزيز بن عبدالله بن باز الرئيس العام لادارات البحوث العلمية والافتاء

الفصل الرابع

نصائح في الطلاق — والزواج المبكر ومخالفة بعض الأولياء — وضرورة تخفيض المهور

طلاق السنة

وهو الطلاق المباح باتفاق العلماء عند الحاجة إليه لسبب يقتضيه فيطلق الرجل زوجته بطلقة واحدة وهي طاهرة طهرا لم يجامعها فيه أو حامل قد استبان حملها ثم يبقيا تعتد في بيتها ثلاثة قرؤ أي ثلاث حيضات لقوله تعالى : ﴿والمطلقات

يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرؤ﴾^(١) وعدة الحامل وضع الحمل

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٨ .

السلبية والتقاليد البالية وانعكاس المفاهيم جعلت بعض المسلمين هداهم الله لا يهتمون بأمور العازين من الشباب من الجنسين ولا يقدرّون أخطار العزوبة المحققة وحرمانهما من زينة الحياة الدنيا ولذاتها ومتاعها المتجدد بالحصانة والصيانة وإنجاب الذرية وحصول المودة والرحمة والسكن النفسي فإن الزواج بوقته المناسب من أهم مقومات الدين والأدب والرجولة ولكون ظرف الشباب هو ربيع العمر وبهجة الحياة ونورها وبالتسوية سنة بعد سنة يذبل الشباب التضرير ويتجعد الوجه الملح ويقلان على منحدر الحياة فهناك يندمان على فوات الأوان . حيث لا يتفك الندم ، حينما يساورهما اليأس من طيب الحياة وثمره الحرث بإنجاب الذرية بفضل الله وتقديره وهو أيضا من مقومات الشخصية بآثاره الحسنة على الزوجين عاجلا وآجلا ، فطرة الله التي فطر الناس عليها وأهلهم وأهلهم لها فقال تعالى آية ٢١ من سورة الروم : ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾ أي يتفكرون في عظيم قدرة الله على الخلق والابداع والابجاد ومنه ترغيب « النبي ﷺ » شباب أمته بالزواج . وبيان فضله وما يترتب عليه من المصلحة ومنافع الجسد والروح وقوام الأحوال وارتفاع المعنويات بتعاون الزوجين على الوفاق والصبر وحسن التفاهم والاحترام المتبادل بينهما وحسن المعاشرة بالمعروف ، حيث قال ﷺ : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض

الفصل الرابع

نصائح في الطلاق — والزواج المبكر ومخالفة بعض الأولياء — وضرورة تخفيض المهور

طلاق السنة

وهو الطلاق المباح باتفاق العلماء عند الحاجة إليه لسبب يقتضيه فيطلق الرجل زوجته بطلقة واحدة وهي طاهرة طهرا لم يجامعها فيه أو حامل قد استبان حملها ثم يبقيا تعتد في بيتها ثلاثة قرؤ أي ثلاث حيضات لقوله تعالى : ﴿والمطلقات

يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرؤ﴾^(١) وعدة الحامل وضع الحمل

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٨ .

يأخذوا فريضتها من ماله أو لغير ذلك من المقاصد السيئة فهذا من أفطع أنواع الظلم بعد الشرك بالله .
 فهل المال يعني الفتاة عن الزواج وهل يمكنها الاستدراك بعد فوات الأوان حينما تشرف على منحدر الحياة كلا ؟ لقد فاتها تدارك المخطوطات فأصبحت صفر اليدين من كل شيء من زينة الحياة ؟ وهل نسي أولياؤها أمانة في أعناقهم وأن الله يسألم عنهم لما ظلموهن ومنعهن حقوقهن في الحياة الزوجية ولما قهروهن وتحكموا في ذواتهن الشخصية ولما خالفوا السنة بقول النبي ﷺ «إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير» أو كما قال ﷺ .

أحوال أولياء الفتيات

من المعلوم شرعا أن شريعة الاسلام المطهرة قد أعطت كلا من الرجل والمرأة حريته الشرعية بحدود ما شرعه الله لهم ، فالرجل حر فيمن يختار من الزوجات ، والمرأة حرة فيمن تختاره من الأزواج بشرط كفاءته الشرعية ، ولا تجبر على من لا تريده والأب مجبر على الزواج لا على الزوج ، وفي حالة عضل الوالى الأقرب موليته من الزواج من خاطبها الكفء تنتقل الولاية إلى ولي أبعد منه فإن لم يوجد للفتاة المعضولة رفع أمرها إلى الحاكم الشرعي ليتثبت من كفاءة الخاطب ، ويلزم الولي بعقد نكاحه عليها فإن امتنع أذن الحاكم بعقد نكاحه لكون العاضل

الفصل الرابع

نصائح في الطلاق — والزواج المبكر ومخالفة بعض الأولياء — وضرورة تخفيض المهور

طلاق السنة

وهو الطلاق المباح باتفاق العلماء عند الحاجة إليه لسبب يقتضيه فيطلق الرجل زوجته بطلقة واحدة وهي طاهرة طهرا لم يجامعها فيه أو حامل قد استبان حملها ثم يبقيا تعتد في بيتها ثلاثة قرؤ أي ثلاث حيضات لقوله تعالى : ﴿والمطلقات

يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرؤ﴾^(١) وعدة الحامل وضع الحمل

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٨ .

يترتب عليه من مصالح عظيمة ، وهو العلاج لأخطر الامراض الاجتماعية وهو السبب بتقدير الله لانجاب الذرية ورفع معنوية الأسر ، وبنائها على الفضيلة ومكارم الأخلاق وطرده اليأس عنهم باغتنام فرصة الشباب ربيع العمر واشتغال الجنسين عن الفراغ القتال وفيه حصول المودة ، والرحمة بحسن المعاشرة بنطاق المحبة والتسامح ودفن المساوىء بالحناسن شأن الأخيار الأبرار كما في قوله تعالى : ﴿أدفع بالتي هي أحسن﴾^(١) وقوله تعالى : ﴿والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين﴾^(٢)

فارحموا — أيها الآباء — أبناءكم الشباب رحمكم الله وأنقذوهم من مشكلات العزوبة وأخطارها ، وأعينوا المحتاجين من حقوق المال الذي أنعم الله به عليكم ، من الزكاة المفروضة ولهم حقوق الاعانة من وجوه البر العامة كالمبرات الملكية ، والمبرات الأميرية خصوصا وأن الله ولله الحمد قد وفق أمراءنا وأكثر المسؤولين في دولتنا الرشيدة وعلى رأس الجميع إمام المسلمين الملك فهد بن عبدالعزيز أيده الله إلى المسارعة في أعمال البر المبرورة فكانوا قدوة حسنة لأبناء شعبهم بالكرم والجود ، وبإغاثة الملهوفين والتفريج عن المكروبين ، ومن أولى بإعانة الشباب من المحسنين ، ومن الجمعيات الخيرية ، ومن بيت المال ، ويتأكد وجوب إعانتهم أكثر وأكثر على من فتح

(١) سورة فصلت آية ٣٤ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٣٤ .

الله عليهم الدنيا بغير حساب « فأين زكواتهم المفروضة من فوق سبع سموات ، والمجموعة مع الصلاة في اثنين وثمانين آية وموضعا من كتاب الله العظيم فأمر هذه الفريضة مهم وحتمية وجوبها عظيمة .

فاتقوا الله أيها المؤمنون باخراج الزكاة وأشكروا الله على نعمة الايمان والاسلام ، ونعمة الأمان ، ونعمة المال ، وخذوا بنصيبيكم من خير الدنيا ، عن عبدالله ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله « لا حسد إلا في اثنتين . رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته بالحق . ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها » . [متفق عليه] . ومنه يتضح أن ما يدفعه المحسنون لاعانة الشباب ليتزوجوا إنما هو في سبيل الله وهم بذلك يبنون الأخلاق ، ويصلحون سبيل الفساد ، ويدفعون عجلة التقدم الديني ، والثقافي والاجتماعي ، والمادي والأمني « وأنتم تشاهدون ثمرات الاصلاح ، والتوعية الاسلامية بين الشباب بإيقاظهم من غفلتهم ومحافظتهم على مكارم الأخلاق ، واعتياد المساجد ، وإن كان سن المراهقة يصعب على بعضهم « إلا أن البيئة الصالحة تؤثر في إصلاحهم . قال تعالى : ﴿والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذرياتهم وما ألتناهم من عملهم من شيء﴾^(١) الآية .

(١) سورة الطور آية ٢١ .

وجوب حسن المعاشرة بين الزوجين

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقا رضي منها آخر » رواه مسلم .

فأرشد ﷺ إلى حسن المعاشرة الزوجية لقوله تعالى : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ (٢) وقوله : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ الْمَعْرُوفِ ﴾ (٣) أي باللين والعطف والمروءة وخفض الجناح ودفن المساوىء بالمحاسن فيما يراه كل منهما تقصيرا في حقه ، ويعذرهما في ذلك لشؤونها الخاصة مع الأطفال وأعمال البيت ومتاعبها الصحية والنفسية داخل البيت أو لظروفها الاجتماعية وينظر إليها بعين الرضا ويتعاون معها على بناء صرح أسرتهما الكريمة ومن نهج هذا المنهج القويم فهو المنصف الموفق الحكيم المسدد في آرائه وتصرفاته وبذلك الصبر الجميل وبعد النظر تدوم العشرة والوفاء والمحبة ويأخذ عنهما أولادهما أفضل مكارم الأخلاق ، فأولئك الأزواج الموفقون من أسعد حظا الذي يعرض عن محاسن زوجته وينظر إلى مسائها ويعدها ويسسطها ويفسرهما بفنون تجعل بيتها جحيما لا يطاق . يثور لأنفه الأمور . فظ غليظ القلب أشبه بالمتخلف ، ومن يتصف

(٢) سورة النساء ١٩

(٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

بهذه الأخلاق الذميمة فهو يهدم بيته يبيده ويكره نفسه إلى أهله وأولاده ، على سوء أخلاقه فيتحمل آثام مخالفتهم التربوية من جهته ، وفق الله الجميع للرشد والصواب ولما يحبه ويرضاه .

أساليب الناس في خطبة الفتيات

تعارف الناس عندنا قديما على أن يبعث مرید الزواج من أحد الفتيات إحدى قريباته لرؤيتها ويكتفي بنعتها له ووصفها فيقدم ويحجم أو يتربص لرؤيتها ولو من بعيد أو يكتفي بوصف الجارة ، وكان أكثر الأولياء لا يستأذنون المخطوبة على الخاطب ، ولا يصفونه أنه شاب أو مسن أو متزوج أو أعزب طالما أن وليها قانع به فلا رأي لها ولا لأُمها فيه فينتج عن هذا التصرف عدم الوفاق بين البعض وكثرة التشويز في الماضي لكون رضى الزوجين شرط لصحة العقد .

وبعد النظر في مثل هذه الأمور من علامات التوافق بين الزوجين فالأسلوب القديم مخالف للنصوص ، والجديد أقرب للصواب بحكم تمكين الخاطب من رؤية مخطوبته قبل العقد بدون خلوة بها ولا ذهاب معه بالسيارة ، وليحذر من الاتصال بها تلفونيا ، أو كتابيا قبل الخطبة فيندم وليحذر الممكن من رؤية مخطوبته في حال ارتفاع نظره عنها أن يذكر سبب عدوله عنها لأحد من الناس فوليا مكنه من رؤيتها للمصلحة وهذه النظرة أمانة في عنقه فإن أفشاها فقد خان الأمانة ، وما لا يروق له قد يروق لغيره ، ويعلل عدوله عن خطبتها بأنه لم يمكن من

رؤيتها فعدل ، وهذا أفضل من أن يقلل من شأنها ويدلل على ضعف إيمانه على خيائته إفشاء السر وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه .

فضل تخفيض المهور وتيسير أمور الزواج

أوجه هذا الرجاء إلى كل مسلم استرعاه الله رعية من بنات وأخوات وقربيات أن يتقي فيهن لقوله تعالى : في آية ٢ من سورة الطلاق : ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب﴾ فهن أمانة في أعناق أوليائهن وفقهم الله ومن أفضل الاحسان إليهن حسن التربية وحسن المعاملة والرعاية وترويح من تبلغ رشدها من خاطبها الكفاء بعد إذنها ورضاها ، واتخاذ جانب التيسير ، والتسامح بالتوافق على أيسر الأمور بتسهيل المهور وقصر تكاليف الحفلات على الضروري فيها كي يرتفع الشباب عن الخمول والانفراد ، والحرمان الذي قد يفضي بالجنسين يوماً ما إلى العجز والتمل و ليس الخبر كالمعاينة قال تعالى : ﴿فاعتبروا يا أولي الأبصار﴾ (١) .

وأقول بصرف النظر عن اتباع التقاليد الضارة حساً ومعنى فالغرض الأسمى ما تقدم ذكره . وهو حصول الحصانة والسكن

(١) سورة الحشر آية ٢

للزوجين . لطفل أو طفلة يرزقانه يكمل الله لهما به زينة الحياة الدنيا لا يعد له عندها جبال من ذهب . فطرة الله التي فطر الناس عليها ، فالذرية هم قرّة عيون والديهم في الحياة ومن أفضل ما يدخرون بعد الموت يدعون لهم ويتصدقون عنهم . فحياة الأولاد الصالحين وأحفادهم من أولاد البنين والبنات امتداد لحياة آبائهم وأجدادهم بفعل الخير والبر والاحسان ومن خيار المؤمنين من يسارعون بتزويج مولاتهم حينما يتقدم الخاطب الكفء وكثيرون يدفعون المهور وتكاليف الزفاف من جيوبهم ابتغاء مرضاة الله ولراحة بناتهم أثاب الله الجميع وأحسن إليهم إنه نعم المولى ونعم النصير .

تحريم حجر ابن العم لابنة عمه بغير رضاها

من المعلوم شرعا وعقلا وفطرة ، أن الله تعالى خلق بني آدم أحرارا بحدود الشريعة المطهرة ، فالرجل والمرأة كل منهما حر في تصرفاته الشخصية ، ولا يجوز لأنسان أن يبغي على آخر أو يظلمه أو يحجر عليه كما يفعل بعض البادية . وبعض الجهال إذا خطب أحدهم ابنة عمه ورفضت الزواج منه لأي سبب تعلمه ، أما لكونه مسن وهي شابة أو فقيرا أو بخيلا أو سيء العشرة أو لا يستقر مع نسائه على حال مرضية مما تنفر منه

النساء عادة يحكم الدين والأدب ، والطبائع البشرية او لا ترضى أخلاقه فهي معذورة برفضه . لأن الزواج يراد للرجة والمحبة ويكفيها عذرا عن قبوله كونه يحاول التسلط عليها بحجرها إذا رفضت قبوله — قال . ترى فلانة بجيرتي كي لا يتقدم لخطبتها أحد .

وهذا التصرف والبغي والعدوان على المؤمنات من أعظم الظلم ، ولا يجوز السكوت عليه لأنه من رواسب الجاهلية . ولأنه بمثابة استرقاق الحراير بغير حق وهو فعل منكر لقول النبي ﷺ : «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» متفق عليه . وفيه أنه فضح نفسه وقطع رحمه وارتكب كبيرة من كبائر الذنوب ، واحتمل إثما عظيما بنص القرآن الكريم قال تعالى : ﴿والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً﴾^(١) وقوله تعالى : ﴿فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم . أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم . أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفاها﴾^(٢) . وأدلة الكتاب والسنة كثيرة تؤكد الوعيد الشديد على قاطعي أرحامهم ومعنى اللعن هو الطرد والأبعاد عن رحمة الله عياداً بالله من سوء المصير .

(١) سورة الأحزاب ٥٨ .

(٢) سورة محمد آية ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ .

ظاهرة غريبة ينبغي أن تحذر

ظاهرة من أخطر الظواهر الاجتماعية ، وأسوأها عاقبة : تناول بعض الزوجات حبوب منع الحمل بموافقة زوجها أو بدونه ، وبصفة مستمرة على الرغم مما تسببه من نتائج سيئة : العقم أحيانا أو إلتهاب الأرحام أو النزيف وفقر الدم والدوار أو الضعف العام وقد تصاب بتشنجات أو نوبات إغمائية وقد تتضرر من مباشرة زوجها وتبقى في قلق أتواقه على حساب صحتها أم تمنعه حقه فيساورها الخوف أن يتزوج عليها ويتركها ضحية الحبوب وهما لا يعلمان أسباب المرض فنظرية محاولة تقليل الانجاب يتناول الحبوب نظرية خاطئة لا تقوم على ذرة من الخير بعد ثبوت ضررها من التجارب وكيف يرضى المؤمن أن يحرم نفسه زينة الحياة الدنيا في قوله تعالى : ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير أملا﴾ آية ٤٦ من سورة الكهف .

فحبوب منع الحمل بمثابة حرب سرية لمحق ذرية المسلمين وإضعافهم ولا يجوز استعمالها إلا لضرورة المرأة التي تحمل سنويا مثلا فتضعف وتحتاج إلى أخذ الحبوب لتنظيم الحمل ما بين سنتين أو ثلاث ثم تتركها إذا اعتدلت صحتها وفيما تقدم كفاية لبيان سنة الله في خلقه ، وفضل التسبب لانجاب الذرية .

﴿ومن يعتصم بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم﴾ والحمد
للّٰهِ وحده . وصلى الله على سيدنا محمد بن عبد الله وآله
وصحبه ومن والاه وسلم .

المراجع

- القرآن الكريم .
- تفسير ابن كثير .
- كتاب المغنى لابن قدامة .
- كتاب فتح المجيد شرح كتاب التوحيد .
- كتاب بهجة قلوب الأبرار لابن سعدي .
- فتاوي شيخ الاسلام ابن تيمية .
- الدرر السنية في الأجوبة النجدية .
- نداء الجنس اللطيف لمحمد رشيد رضا .
- شرح زاد المستقنع .
- الطرق الحكمية لابن القيم الجوزية .
- كتاب جامع العلوم والحكم لابن رجب .
- كتاب أخبار القضاة لوكيع بن حيان .
- الطرق الشرعية لحل المشكلات الزوجية للمؤلف .
- شرح منتهى الإرادة .
- لا جاهلية في الاسلام في تحريم العضل وحجر النساء للمؤلف .

الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة
— تعريف	٥
— المقدمة	٧
— الفصل الأول :	
مع القضاة	٩
— الفصل الثاني :	
مع المحققين والمرشدين	٣٣
— الفصل الثالث :	
الطرق الشرعية لحل المشكلات الزوجية	٤٧
— الفصل الرابع :	
نصائح .. في الطلاق — والزواج المبكر	٨٢
ومخالفة بعض الأولياء — وضرورة تخفيض المهور .	

